



**أثر تغطية المحللين الماليين على الدور الوسيط لقصر النظر الإداري  
في علاقة الملكية الحكومية بجودة التقارير المالية  
دليل من البيئة المصرية**

إعداد

**د. نعيم فهيم حنا**

**أستاذ المحاسبة**

**كلية التجارة – جامعة الزقازيق**

rgendy76@yahoo.com

**د/ سعد السيد حسن الشتري**

**أستاذ المحاسبة المساعد**

**كلية التجارة – جامعة الزقازيق**

emadsadky33@gmail.com

**أسماء علي أمين السيد خلف**

**مدرس مساعد بقسم المحاسبة**

**كلية التجارة – جامعة الزقازيق**

Ahmed\_donia20100@yahoo.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السادس والأربعون - العدد الرابع أكتوبر 2024

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eg/>

## المُلخَص

استهدف البحث الحالي قياس الأثر المباشر الشرطي بين الملكية الحكومية وبين جودة التقارير المالية وفقاً لمقياس مُجمع مكون من سبعة مقاييس سوقية ومحاسبية ؛ وذلك بمشروطة تغطية المحللين الماليين كمتغير منظم بسبب تباين نتائج الدراسات التي تناولت علاقة الملكية الحكومية بجودة التقارير المالية ( وهو التساؤل الخاص بمتى تكون العلاقة بين المتغير المستقل والتابع في إتجاه معين )، كما استهدف البحث قياس الأثر غير المباشر الشرطي بين الملكية الحكومية وبين جودة التقارير المالية من خلال إتخاذ قصر النظر الإداري كمتغير وسيط يساعد على تفسير آلية إنتقال هذا الأثر وبمشروطة تغطية المحللين الماليين كمتغير منظم ( وهو التساؤل الخاص بكيفية / آلية إنتقال الأثر من المتغير المستقل إلى التابع ) ؛ وذلك لعينة مُيسرة مكونة من 95 شركة من الشركات المُقيدة والمتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية بواقع 570 مشاهدة خلال الفترة من 2017 وحتى 2022، وقد تم قياس جودة التقارير المالية كمتغير تابع وفقاً لمقياس مُجمع بإستخدام سبع سمات لجودة التقارير المالية مصنفة في مجموعتين ( مقاييس محاسبية ومقاييس سوقية ) ، كما تم قياس الملكية الحكومية كمتغير مستقل بنسبة الأسهم المملوكة للقطاع الحكومي إلى إجمالي الأسهم المصدره، وتم قياس تغطية المحللين الماليين كمتغير منظم بعدد المحللين الماليين المتابعين للشركة، وأخيراً تم قياس قصر النظر الإداري وفقاً لمقدار التغير في لإنفاق الرأسمالي مقسوماً على إجمالي الأصول كمقياس عكسي لقصر النظر الإداري، وقد أتمدت الباحثة في إختبار فروض الدراسة على النموذج رقم (8) من نماذج تحليل العمليات الشرطية (Hayes,2017) ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ( موجب ، سالب ) لتغطية المحللين الماليين على العلاقة المباشرة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة غير مباشرة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية من خلال توسيط قصر النظر الإداري وبمشروطة زيادة تغطية المحللين الماليين .

**الكلمات الدالة:** قصر النظر الإداري – تغطية المحللين الماليين – تحليل العمليات الشرطية – مقياس مُجمع لجودة التقارير المالية – الملكية الحكومية .

## أولاً: مقدمة ومشكلة البحث:

إن انفصال الملكية عن الإدارة قد يدفع بعض المدراء المحترفين في ظل تشتت الملكية نحو التقرير عن معلومات محاسبية تنحرف عن جوهر ما هو وراء المعاملات الإقتصادية لتعظيم المنافع الخاصة على حساب حملة الأسهم أو مانحي الإئتمان بما قد يُنبئ عن توقع وجود تأثير لأنماط الملكية المختلفة بما فيها الملكية الحكومية على جودة التقارير المالية، وطبقاً لنظرية الوكالة قد يتصرف المدراء كوكلاء عن المساهمين بطريقة لا تتماشى بالضرورة مع زيادة ثروة المساهمين حيث تساعد التقارير المالية عالية الجودة على تشجيع المدراء على إتخاذ خطوات تتماشى مع مصالح المساهمين وتؤدي إلى تحسين أداء الشركة (Hassas, et al.2006).

وفى إطار مراجعة بعض الدراسات التى تناولت تأثير الملكية الحكومية على جودة التقارير المالية لاحظت الباحثة أنه عندما تمتلك الحكومة نسبة من الملكية فى الشركة ويكون لها الحق فى تعيين مجلس الإدارة أو كبار المدراء الذين يتخذون القرارات المالية والتشغيلية ؛ فإن هذا يؤثر على المخرجات المحاسبية بالرغم من التزام الشركة بأليات رقابة قوية ، وخضوعها لشروط الإفصاح (Baloria,2014).

حيث توجد وجهة نظر فيما يتعلق بأثر الملكية الحكومية للشركات على جودة التقارير المالية ، فتشير وجهة النظر الأولى إلى أن الشركات الواقعة تحت سيطرة ونفوذ الحكومة أكثر ميلاً للتلاعب بالأرباح من أجل جمع الثروة والبقاء فى السلطة، وبالتالي تنخفض جودة التقارير المالية ( La Porta et al.,2002)، حيث تكون هناك موارد خفية لأغراض سياسية والتي غالباً ما تتعارض مع زيادة ثروة المساهمين وتزيد من المخاطر التى تواجههم ، كما أن الشركات التى تشهد تواجداً حكومياً تعاني من مستويات أكبر من مشاكل الوكالة حيث يكون هناك احتمال أكبر للتواطؤ مع مديرى الشركات أو المستثمرين من أجل الاستفادة من الشركة ، وهذا يثير مشكلة ضعف الرقابة، حيث يكون مديرى هذه الشركات مسئولون أمام الحكومة وليس أمام ملاكها العاديين، كما تستفيد هذه الشركات من علاقاتها الحكومية من خلال الحصول على المزيد من التخفيضات الضريبية، أو الإعانات الحكومية، أو تفضيل منح العقود.ونظراً لهذه الامتيازات، قد تتمتع الشركات المرتبطة بالحكومة بمزيد من المرونة والقوة للتعامل مع معلوماتها المالية الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى مستويات أعلى من إدارة الأرباح (Ang and Ding,2006).

بينما تشير **وجهة النظر الثانية** إلى أن الملكية الحكومية تزيد من جودة التقارير المالية ، وذلك لأن الحكومة تفرض مزيداً من الضغط على المدراء لإتخاذ قرارات فعالة ، وبالتالي تزداد جودة التقارير المالية ، ويتحقق ذلك عندما يكون هدف الحكومة تحسين حوكمة الشركات التي تمتلكها من أجل خلق سوق فعال لجذب رأس المال الأجنبي إلى البلاد ، ولخفض تكلفة رأس المال للشركات المحلية ، كما أن الشركات المرتبطة بالحكومة تخضع لرقابة عالية الجودة من قبل العديد من الهيئات (مثل الجمهور والبرلمان وشركات المراجعة وممثلي الحكومة) مقارنة بالشركات غير المرتبطة بالحكومة (Le and Buck,2011).

وتباينت نتائج الدراسات السابقة بشأن أثر الملكية الحكومية على جودة التقارير المالية ، ففي سياق العلاقة **الموجبة** توصلت دراسة ( Ding et .,al,2007 ) إلى أن الملكية الحكومية تزيد من جودة التقارير المالية للسبب الذي سبق ذكره ، بينما في سياق العلاقة **العكسية** توصلت دراسات ( Le and Buck,2011 ، Bushman and Piotroski, 004 ، Ben-Nasr et al., 2015:401 ، Huu ، et al., 2021:14 إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية ، حيث أن المدراء يكون لديهم القدرة على إدارة الشركة دون أي تدخل من الآخرين و تعظيم مصالحهم الذاتية مما يؤدي إلى زيادة صراعات الوكالة ، وحيث أن الدول التي تستخدم فيها الحكومة سياسات غير عادلة وتستغل اللوائح تكون الشركات أقل تحمساً للشفافية والمصادقية في التقارير المالية حتى يتمكنوا من منع الحكومة من التدخل في مصادرة أموال المساهمين .

إن إختلاف النتائج فيما بين الدراسات السابقة يطرح تساؤلاً لدى الباحثة بإمكانية وجود **متغير منظم** يمكن أن يفسر هذا الإختلاف ، ويوضح متى تكون العلاقة فيما بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية (موجبة أو سالبة أو لا توجد علاقة ) ، حيث ان العلاقة بين المتغير المستقل والتابع تتوقف على حالة متغير ثالث وهو المتغير المنظم (أبوالعز، 2022) ، و كما أشارت دراسات (Miller, 2006)، ( Gillan,2006) إلى أن **تغطية المحللين** الماليين تلعب دوراً رقابياً في الكشف المبكر عن الإحتيال المحاسبي وتمثل أحد آليات الحوكمة الخارجية للشركات، فقيام عدد كبير من المحللين الماليين بتغطية الشركات يشعر المدراء بوجود نوع من الرقابة الخارجية والضغط المستمر عليهم لتحسين جودة التقارير المالية (Chen et al.2016).

ومع زيادة **تغطية المحللين** الماليين للشركة يتزايد الإهتمام العام بها ، مما يجعل المدراء أكثر تحفظاً في تقاريرهم المالية لتجنب مقاضاتهم، حيث يتم وضعهم تحت رقابة أكبر من المحللين

الماليين، وهو ما يُحسن من جودتها، حيث أن تغطية المحللين الماليين تساعد على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المدراء والمساهمين الحاليين والمرقبين وغيرهم من أصحاب المصالح مما يُحسن من جودة التقارير المالية (Sanaa,2018).

وتشير العديد من الدراسات إلى أن **تغطية المحللين الماليين** تحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، وخاصةً في الأسواق المالية الناشئة التي تعاني من ضعف البيئة التنظيمية والرقابية، حيث يستطيع المحللون الماليون تقديم المعلومات والتنبؤات التي تقود المستثمرين إلى معرفة القيمة الحقيقية للأوراق المالية، لأنه مع زيادة تغطية المحللين الماليين تكون بيئة المعلومات الخاصة بالشركات أكثر شفافية، نظراً للجهود التي يبذلها المحللون الماليون في توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين على صناعة القرارات الاقتصادية (Gentry and Shen.,2013).

من خلال العرض السابق يمكن للباحثة طرح التساؤل البحثي الأول:

**هل تؤثر تغطية المحللين الماليين على علاقة الملكية الحكومية بجودة التقارير المالية بالشركات المساهمة المصرية؟**

وفي ظل رغبة الباحثة في التعرف على كيفية تأثير الملكية الحكومية على جودة التقارير المالية، وفي ظل إهتمام أدبيات المحاسبة والتمويل في الفترة الأخيرة بإختبار أثر الخصائص الفردية للمدراء على قرارات الشركة، قامت الباحثة بإدخال قصر النظر الإداري كمتغير وسيط يوضح كيفية إنتقال هذا الأثر، حيث يُعد قصر النظر الإداري<sup>1</sup> *Managerial myopia* أحد الخصائص السلوكية التي قد يُعاني منها المدراء خاصة في البيئة المصرية وفقاً لدراسة (Damarany,2019) التي طبقت على عينة من 76 شركة مدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة من (2013-2017)، وإنطلاقاً من التأثير السلبي لقصر النظر الإداري على قيمة الشركة من خلال التركيز على الأهداف قصيرة الأجل، تزايدت الحاجة إلى أدوات رقابية تُحد من هذه الظاهرة.

وفيما يتعلق بأثر الملكية الحكومية على قصر النظر الإداري ( الجزء الأول من المسار الوسيط )، قد تباينت الدراسات السابقة فيما يتعلق بأثر الملكية الحكومية على قصر النظر الإداري، ففي سياق العلاقة الموجبة أشارت دراسة (Zhang et al. 2003) أن إرتفاع الملكية الحكومية

<sup>2</sup> - قصر النظر الإداري (Managerial myopia): قد أُدخل هذا المفهوم في المحاسبة ليُشير إلى تركيز المدراء على الأهداف قصيرة الأجل (Jacob.,2011) لتحقق مصالحهم الذاتية، حيث يتوقع أن يحقق المدراء الذين يركزون على الأهداف قصيرة الأجل نتائج سريعة في فترة زمنية قصيرة ولكن تكون كفاءة المدراء مؤقتة، وعلى المدى البعيد لن يكون أداءهم مرغوباً ومرضياً (Mizic,N.,2010)، وتتمثل المصادر الرئيسية لقصر النظر الإداري في مخاطر فقدان الوظيفة، الحوافز الإدارية المبنية على الأرباح، ضغط أسعار الأسهم، الحاجة إلى تلبية المتطلبات قصيرة الأجل للمستثمرين العابرين.

يؤدى إلى زيادة قصر النظر الإدارى ، حيث أن الشركات المملوكة للحكومة أقل احتمالاً للاستثمار فى المشروعات طويلة الأجل المحفوفة بالمخاطر والتي تتطلب مزيداً من الوقت حتى تُجنى ثمارها .  
بينما فى سياق العلاقة العكسية أشارت دراسات (Chang et al., 2006)، (Choi et al., 2011) إلى أن الملكية الحكومية تُخفض سلوك قصر النظر الإدارى ، لأن الحكومة يكون لديها أهداف طويلة الأجل تتجاوز تعظيم الأرباح قصيرة الأجل لتحقيق الصالح العام للمجتمع .  
وفىما يتعلق بأثر قصر النظر الإدارى على جودة التقارير المالية ( الجزء الثانى من المسار الوسيط ) أشارت دراسة (Graham et al. 2005) إلى أن الإدارة قصيرة الأجل تفصل استراتيجية إدارة الأنشطة الحقيقية ، حيث تعرض الإدارة قصيرة النظر التدفقات النقدية المستقبلية للخطر لصالح الأرباح الحالية من خلال الإنخراط فى إدارة الأنشطة الحقيقية، كما توصلت دراسة Seifzadeh (et. al,2020) إلى أن هناك علاقة موجبة بين قصر النظر الإدارى وإدارة الأنشطة الحقيقية ، مما يؤدى إلى انخفاض جودة التقارير المالية .

وفى ضوء تباين نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بأثر الملكية الحكومية على قصر النظر الإدارى نطرح تساؤلاً بإمكانية وجود متغير منظم يمكن أن يُفسر هذا الاختلاف ، فتغطية المحللين الماليين يُمكن أن تكون سبباً محتملاً فى تفسير تباين نتائج الأدلة الإختبارية، حيث أشارت دراسة (Sanaa,2018) أن تغطية المحللين الماليين يمكن أن تخلق ضغوطاً على المدراء لإظهار الأداء الجيد .

ويُشير (Tain et al.,2013) إلى أن تغطية المحللين الماليين تمثل آلية حوكمة خارجية تُخفف من قصر النظر الإدارى وتشجع الشركة على الإستثمارات طويلة الأجل ، عن طريق الحد من عدم تماثل المعلومات، حيث تخضع الشركات التى تستثمر بكثافة فى المشروعات طويلة الأجل إلى عدم تماثل معلوماتى كبير بين السوق والإدارة (Bhattacharya and Ritter,1983) حيث يصعب على السوق ملاحظة الإجراءات الإدارية طويلة المدى ، وبالتالي فإن المخاطر الأخلاقية moral hazard ستدفع المدراء إلى توجيه إختياراتهم نحو الإتجاه قصير المدى ، فقد يرغب المدير فى تعزيز التدفقات النقدية قصيرة الأجل – وبالتالي – سعر السهم – على حساب التدفقات النقدية المستقبلية طويلة الأجل عندما يكون السوق غير قادر على التمييز بين التدفقات النقدية الحقيقية والمحرفة فى التقارير المالية .

من خلال العرض السابق يمكن طرح التساؤل البحثى الثانى :  
هل هناك تأثير لتغطية المحللين الماليين على الدور الوسيط لقصر النظر الإدارى فى العلاقة بين  
الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية بالشركات المساهمة المصرية ؟

### ثانياً: أهداف البحث

فى ضوء مشكلة البحث ، تتمثل أهداف البحث الرئيسية فى :

- 1- إختبار الأثر المنظم لتغطية المحللين الماليين على العلاقة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية فى الشركات المساهمة المصرية.
- 2- إختبار الأثر المنظم لتغطية المحللين الماليين على الدور الوسيط لقصر النظر الإدارى فى العلاقة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية فى الشركات المساهمة المصرية.

### ثالثاً: أهمية البحث

ترجع أهمية البحث لعدة اعتبارات أهمها :

- 1- يحاول البحث الحالى تقديم دليلاً من البيئة المصرية كأحد الإقتصاديات الناشئة عن الأثر الوسيط لقصر النظر الإدارى للمدراء فى العلاقة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية ، وكذلك التعرف على الأثر المنظم لتغطية المحللين الماليين فى هذه العلاقة ، فالبيئة المصرية تعرضت لمخاطر إقتصادية وسياسية كبيرة فى الفترة الأخيرة ، كما تميل الإجراءات المحاسبية والإفصاحات أن تكون أكثر تحفظاً وغموضاً لذلك تظهر أهمية تعزيز الثقة بالتقارير المالية لجذب الإستثمارات الأجنبية إلى البيئة المصرية .
- 2- ندرة الدراسات المحاسبية – فى حدود علم الباحثة – سواء العربية أو الأجنبية التى أهتمت بإختبار الأثر الوسيط لممارسات قصر النظر الإدارى فى تفسير العلاقة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية ، وكذلك تفسير الأثر المنظم لتغطية المحللين الماليين فى العلاقة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية.
- 3- تضيف الدراسة بعداً سلوكياً جديداً يخص المدراء وهو قصر النظر الإدارى الذى قد يُحد من جودة التقارير المالية ، وبالتالي لفت إنتباه المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح إلى هذا السلوك الإدارى الذى قد يُهدم رؤوس أموالهم ، وبما يساعد الهيئات التنظيمية على تطوير الإطار التنظيمى

الذى يحكم الشركات المصرية ويؤدى إلى تحسين جودة التقارير المالية ، ويساعد على تحقيق رؤية مصر 2030.

4- يُركز البحث على عدة خصائص لجودة التقارير المالية ، بدلاً من الإعتماد على خاصية واحدة ، حيث تعتمد الباحثة فى قياس جودة التقارير المالية على مقياس مُجمع يشمل كلاً من المقاييس المحاسبية والمقاييس السوقية لجودة التقارير المالية ، فإذا ما توافرت هذه الخصائص فى التقارير المالية لشركة معينة تزداد ثقة المستثمرين وسوق المال فيها، وبالتالي يتم التخصيص الكفاء لرؤوس أموالهم .

5- أهمية التقارير المالية ذاتها والعمل على تحقيق جودتها من أجل تحسين قرارات الإستثمار، والحد من عدم كفاءته لحماية ثروات المساهمين وسلامة الأسواق المالية .

#### رابعاً : خطة البحث:

سيتم تقسيم البحث كما يلي:

القسم الأول: الإطار النظري للبحث.

القسم الثانى: الدراسات السابقة وتطوير الفروض.

القسم الثالث: الدراسة الإمبريقية.

#### القسم الأول: الإطار النظرى للبحث

يتناول هذا القسم ماهية أنماط الملكية وتصنيفاتها بشكل عام وخصوصاً الملكية الحكومية ومراحل تطورها فى جمهورية مصر العربية، ثم مفهوم جودة التقارير المالية ، وخصائصها النوعية ، ثم تتناول الباحثة مفهوم **تغطية المحللين الماليين** كأحد أهم آليات المراقبة الخارجية ، الدور المنظم لتغطية المحللين الماليين فى العلاقة المباشرة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية ، وأخيراً تعرض الباحثة مفهوم وأثار **قصر النظر الإدارى**، الدور المنظم لتغطية المحللين الماليين فى المسار غير المباشر بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية ؛ وذلك من خلال عرض النقاط التالية:



## 1- أنماط الملكية :

### 1/1- مفهوم أنماط الملكية :

تُمثل أنماط الملكية حصص رأس المال التي تمتلكها فئات متنوعة من المجموعات والأفراد مثل المدراء ( الملكية الإدارية) ، المؤسسات ( الملكية المؤسسية )، الحكومات ( الملكية الحكومية )، المستثمرين الأجانب ( الملكية الأجنبية) ، العائلات ( الملكية العائلية) (Phung and Lee,2013) ، كما أنها تُمثل المساهمات الرأسمالية اللازمة لتكوين الشركة ، والتي تتضمن مساهمات المستثمرين الداخليين ( الذين يشتركون في الإدارة بشكل مباشر بالإضافة إلى تملكهم للأسهم )، ومساهمات المستثمرين الخارجيين (الذين لا يشتركون في الإدارة بشكل مباشر ، وهم حملة الأسهم والسندات (Bockpin,2011) .

وترى الباحثة أن أنماط الملكية تتحدد من خلال التعرف على *طبيعة المستثمر* سواء (أفراد – مؤسسات – حكومات – عائلات – مدراء - مستثمر أجنبي ) ، و*حصة هذا المستثمر* في رأس مال المنشأة ، أى التعرف على من هم ملاك رأس المال ، والنسبة المئوية لمليتهم في رأس مال المنشأة .

### 1/2- تصنيفات أنماط الملكية :

تتباين أنماط ملكية الشركات بين دول العالم المختلفة ، وبين الشركات داخل الدولة الواحدة ، ويمكن التمييز بين عدة أنماط للملكية استناداً إلى بعدين هما ( درجة تركيز الملكية ، طبيعة المستثمر ) ؛ وذلك كما يلي :

#### 1/2/1- درجة تركيز الملكية "Ownership concentrates" : تُشير درجة تركيز الملكية إلى

النسبة المئوية للأسهم التي يمتلكها المالك بالنسبة لإجمالي الأسهم في الشركة، وهي تختلف عن هوية الملكية والتي تُشير إلى الأسماء الفعلية للمساهمين الرئيسيين ، كما تُمثل درجة تركيز الملكية الأسهم المملوكة بواسطة كبار المساهمين ، والأجانب ، والمؤسسات ، والعائلات ، وحامل السهم ، والإدارة ، والعاملين ، والحكومة (Owiredu, Oppong & Churchull, 2014) ، ويمكن التمييز وفقاً لدرجة تركيز ملكية الأسهم فيما بين المساهمين بين الملكية المشتته والملكية المركزة، وذلك كما يلي :

#### 1/1/2/1- الملكية المشتته "Ownership Dispersion" : تُعرف الملكية المشتته بصغار

المساهمين (Small shareholders) ، حيث يمتلك عدد كبير من المساهمين لعدد قليل من أسهم الشركة، ويسمى ذلك النمط بالخارجيين (Outsider)، فلا يوجد مساهم واحد يمتلك قوة تصويت

كافية (قوة التصويت لمساهم واحد أقل من 5% بالنسبة لإجمالي قوة التصويت بالشركة) ، ولا يكون لدي المساهم الدافع لممارسة السيطرة على الشركة لإفترادهم الآليات التعاقدية لتحقيق التوافق بين مصالحهم ومصالح المدراء، وتسمى هذه المشكلة بالإتكالية (Laeven and Levine, 2008).  
**2.1/2/1. تركيز الملكية "Ownership Concentration"**: وتسمى بملكية كبار المساهمين (Block Holders) ، حيث تتركز ملكية الشركات بين عدد محدود من المساهمين أفراد أو مؤسسات، وقد عرفت هيئة الرقابة والإشراف على تداول الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية (SEC) كبار المساهمين على أنهم يشملون أي مستثمر يمتلك أكثر من 5% من الأسهم المصدرة للشركة (Zhong et.al., 2007).

**2.2/1- طبيعة المستثمر "The Investor nature"**: والتي تُشير إلى هوية المستثمر سواء مؤسسات أو مجموعات من الملاك مثل المدراء أو العائلات أو المستثمرين الأجانب أو الأفراد ، وتتمثل في ستة أنماط رئيسية ، هي :

**1-2/2/1- الملكية المؤسسية "Institutional Ownership"**: تُشير الملكية المؤسسية إلى نسبة الأسهم المملوكة للمؤسسات المالية مثل ( البنوك ، صناديق الاستثمار، شركات التأمين ، صناديق المعاشات ، المؤسسات الخاصة ، الأوقاف ، الكيانات الكبيرة التي تُدير الأموال نيابة عن الآخرين ) إلى إجمالي الأسهم المملوكة للشركة (كما أصبح المستثمرون المؤسسيون متحكمين رئيسيين في الأسواق المالية حول العالم، حيث أشار تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن المستثمرون المؤسسيون يمثلون أكبر فئة من أنواع الملكية للشركات المدرجة اليوم ، حيث يمتلكون ما يقرب من 41% من رأس مال السوق العالمية .

**2-2/2/1- الملكية الإدارية "Managerial Ownership"**: تُشير الملكية الإدارية إلى إمتلاك الإدارة لجزء من أسهم الشركة، وقد استخدمت الدراسات السابقة مقاييس مختلفة لقياس الملكية الإدارية ، فعلى سبيل المثال، استخدمت دراسة (Lafond and Roychowdhury, 2008) ملكية المدراء التنفيذيين، بالإضافة إلى نسبة الأسهم المملوكة لأكثر خمسة مدراء في الشركة من حيث المكافآت، بينما استخدمت دراسة (Yang et.al., 2008) ملكية المدراء التنفيذيين، بالإضافة إلى ملكية أعضاء مجلس الإدارة.

**3/2/2/1-الملكية الحكومية "Governmental ownership":** يُقصد بالملكية الحكومية نسبة الأسهم المملوكة للمؤسسات الحكومية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال جهه وكيله، وتختلف الملكية الحكومية عن الأنماط الأخرى لهيكل الملكية ؛ نظراً للطبيعة السياسية المصاحبة لها ، والتي تنعكس على توجيه هذا النوع من الملكية نحو تحقيق أهداف سياسية معينة فى المقام الأول، حيث أن الأسهم التى تمتلكها الحكومة تعتبر مملوكة لكافة المواطنين ، وتقوم الحكومة بإعتبارها وكياً عن المواطنين بتحقيق إحتياجاتهم التى تكون فى شكل أهداف سياسية وإجتماعية .

**4/2/2/1-الملكية العائلية "Family Ownership":** يُقصد بالملكية العائلية سيطرة أفراد العائلة على الإدارة أو إمتلاكهم حصة كبيرة من أسهم الشركة ، بالإضافة إلى عملهم كمسؤولين أو مدراء بالشركة ، حيث تساهم الملكية العائلية فى توفير الولاء للشركة ، واستقرار التركيبة الإدارية ، والمرونة فى إتخاذ القرارات مع الإهتمام بالأجل الطويل ، مما يجعل الملكية العائلية أداة رقابية هامة لتحسين جودة حوكمة الشركات ، وتلاقى مصالح الأسرة مع مصالح مساهمى الأقلية Ali et (al,2008).

**5/2/2/1 - الملكية الأجنبية " Foreign Ownership "** تُشير الملكية الأجنبية إلى نسبة الأسهم التى يمتلكها المستثمرين الأجانب إلى إجمالى الأسهم المصدرة ، حيث ينطوى الإستثمار الأجنبى على تحويل رأس المال من دولة لأخرى لمواجهة نقص رأس المال وتقليل البطالة فى بعض الدول.

**6/2/2/1-التداول الحر " Free trading "** هو إنتشار الملكية وتشتتها بين عدد كبير من المساهمين ، مما يؤدي إلى زيادة مشاكل الوكالة بسبب تعارض المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم الذين يملكون حجم غير مؤثر من الحقوق فى الشركة ، حيث لا يتوافر لدى حملة الأسهم الصغار دافع لمراقبة الإدارة ، وخاصة فى ظل توجيههم قصير الأجل ، مما يؤدي إلى زيادة السلوكيات الإنتهازية للإدارة ( عفيفى ، 2011).

### **3/1-مراحل تطور الملكية الحكومية فى جمهورية مصر العربية :**

منذ الستينيات وحتى مطلع التسعينيات من القرن الماضى، كانت الشركات المملوكة للدولة تمثل معظم النشاط الاقتصادى فى مصر وذلك تحت إشراف الوزارات المختلفة، حيث تستخدم الحكومات فى الكثير من الدول النامية المشروعات التابعة للقطاع الحكومى لتحقيق أهداف إجتماعية مثل توفير

السلع والخدمات بأسعار مدعومة ولتوفير فرص عمل للحد من البطالة؛ إلا أن تلك الشركات قد اتسمت بعدم الكفاءة وعدم تحقيق ربحية بسبب سوء استغلال الموارد والإدارة غير الكفوءة، حيث أظهرت انخفاضاً ملحوظاً في الإنتاجية وهو ما ترتب عليه أن صارت تلك الشركات عبئاً على الموازنة العامة للدولة وساهمت في تفاقم عجز الموازنة ؛ ونتيجة لذلك أصبحت **خصخصة** الشركات قضية هامة في أى برنامج إصلاح اقتصادي وعنصرًا هاماً في تحسين أداء الشركات المملوكة للدولة.

ويُشير (Omran, 2004) إلى أن مصر قد قامت بإعتماد برنامج للإصلاح الاقتصادي في أواخر عام 1990، وفي عام 1991 تم إصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم 203 وكان الغرض من هذا القانون زيادة مستوى المساءلة لأعمال الشركات المملوكة للحكومة ، وقد بدأت عملية **الخصخصة** في مايو 1991 ، ولتنفيذ استراتيجية الحكومة التي تنطوي على سحب الاستثمارات من الشركات المملوكة للدولة فقد كان هناك أسلوبين للخصخصة قد تم اتباعهم في ذلك : يتضمن **الأسلوب الأول** بيع أسهم الشركات المملوكة للحكومة من خلال طرحها في سوق الأوراق المالية ، بينما يتضمن **الأسلوب الثاني** بيع حصص استراتيجية من الأسهم أو بيع الأسهم بشكل كلي لمستثمرين رئيسيين من خلال عقد مزاد علني أو بيع أسهم الشركة للعاملين بها .

وبالإضافة إلى دور برنامج الخصخصة الذي تبنته مصر وتأثيره على نمط الملكية في الشركات المصرية، فإن مصر شأنها كمثل باقي الدول النامية والتي لديها بيئة سياسية واقتصادية مختلفة عن الدول المتقدمة حيث تعاني هذه الدول من ملكية الدول للشركات، ضعف النظام القانوني والقضائي، ضعف المؤسسات وانتشار نمط الملكية العائلية كما أنها تواجه العديد من المشاكل المالية والتي تشمل ضعف وانخفاض سيولة أسواق الأوراق المالية، التدخل الحكومي، ضعف آليات الرقابة وحماية المستثمر وارتفاع تركيز الملكية في الشركات (Dahawy, 2009) .

ولقد قامت الباحثة بتركيز **دراستها الإختبارية** على سوق الأوراق المالية المصري لأنه يعتبر من الأسواق الناشئة في الدول النامية ، ومما يدعم مكانتها ضمن الأسواق المالية الناشئة تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي، ولجوء الشركات إلى سوقي الإصدار والتداول بدلاً من الالتجاء إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي، وإعادة تنظيم سوق المال من الناحية المؤسسية وتوفير إطار قانوني جيد لسوق المال.

## 2- جودة التقارير المالية :

### 1/2- ماهية جودة التقارير المالية:

تتمثل وظيفة المحاسبة المالية في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية المفيدة لمتخذ القرار، وتعتبر القوائم المالية وسيلة رئيسية لتوصيل هذه المعلومات للأطراف المستفيدة ، ويتمثل الهدف الرئيسي من إعداد التقارير المالية في توفير معلومات ذات جودة عن الوحدة الاقتصادية، والتي تفيد أصحاب المصلحة في إتخاذ القرارات التي تؤثر على تحقيق مصالحهم وتدعم كفاءة سوق الأوراق المالية ، وتختلف إحتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية في التقارير المالية باختلاف قراراتهم، وذلك لأن المعلومات تُعد أساساً لصنع وإتخاذ القرارات ، كما تختلف تلك الإحتياجات باختلاف مستوى إدراك المستخدمين لمدى منفعة وجودة المعلومات .

وقد اختلفت الأدبيات المحاسبية السابقة حول مفهوم جودة التقارير المالية ، حيث أن مصطلح **جودة التقارير المالية** لا يزال غامضاً ويصعب تحديده، بالإضافة إلى أن كلاً من مجلس معايير المالية الأمريكي (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) رغم تأكيدهما على أهمية أن تكون التقارير المالية ذات جودة عالية، إلا أنهما لم يحددا ما هو المقصود بمصطلح جودة التقارير المالية، وإن كانا قد حددا مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات الواردة في التقارير المالية حتى تتصف تلك التقارير بالجودة العالية ، كما تناولت الأدبيات المحاسبية إدارة الأرباح والإحتيال المحاسبى كمؤشرات عكسية لجودة التقارير المالية (Wongsunwai,2010).

كما تتعدد معايير تقييم جودة التقارير المالية حيث يتم تحديد هذه الجودة بمدى تلبية مجموعة من المعايير المحددة سواء كانت موضوعية أو حكمية، و لكن يصعب قياس الجودة بشكل مباشر، لذا يتم تقييمها بطريقة حكمية تختلف باختلاف وجهات نظر وأهداف معدي ومستخدمي التقارير المالية، حيث تتحدد جودة التقارير المالية من خلال تقييم جودة المعلومات المالية (عبدالفتاح ، 2020).

ويمكن للباحثه استعراض بعض المفاهيم التي تناولتها الدراسات السابقة حول جودة التقارير

المالية كما يلي :

- تُركز جودة التقارير المالية على العلاقة بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية حيث يتم تفسير الإنحراف الأكبر بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية كجودة معلومات محاسبية أقل (Cohen, 2006).

- تُشير جودة التقارير المالية إلى قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لتقييم مخاطر التخلف عن سداد الدائنين فيما يتعلق بتعاقد الديون (Bauwhede et al., 2015).

- تشير جودة التقارير المالية إلى ما تتصف به معلومات القوائم المالية من مصداقية وما تحققه من منفعة لمستخدميها، مع خلوها من التحريف والغش، وإعدادها في ضوء مجموعة من المعايير المحاسبية والقانونية والرقابية والمهنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها، وتتضمن هذه المعايير أربعة مجموعات تمثل معايير جودة المعلومات المحاسبية (خليل، 2005):

أ- **المعايير القانونية:** وتتضمن الإلتزام بالقوانين واللوائح المنظمة.

ب- **المعايير الرقابية:** وتتضمن دور المراجعين، ودور لجان المراجعة، ودور المساهمين، ودور الأطراف ذات العلاقة، ودور الأجهزة الرقابية.

ت- **المعايير المهنية:** وتتضمن معايير المحاسبة، ومعايير المراجعة.

ث- **المعايير الفنية:** وتتضمن الملاءمة، والثقة وما تشتملان عليه من خصائص فرعية.

ومن ناحية أخرى، تم استخدام مفاهيم عديدة للتعبير عن جودة التقارير المالية، إذ يستخدم البعض جودة المحاسبة للتعبير عن جودة التقارير المالية التي تنتجها المحاسبة، وتعد جودة المحاسبة مصطلحاً عاماً يتسع أو يضيق حسب توجه الباحثين، ولكن تظل جودة منتج المحاسبة متمثلة في جودة التقارير المالية، وتناول آخرون، على سبيل المثال (أبو الخير، 2007) مفهوم جودة التقارير تحت مفهوم جودة معايير المحاسبة، على إعتبار أن جودة المعايير تتمثل في إنتاج معلومات مالية موثوق فيها ويمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات، وبالتالي، فإن جودة المعايير تنعكس في جودة التقارير المالية ومع ذلك فإن جودة المعايير هي شرط ضمن مجموعة شروط لازمه لتحقيق الجودة، وأخيراً تناول البعض مفهوم الجودة تحت مفهوم جودة الربح، حيث أن هناك شبه إجماع بين الباحثين على أن جودة التقارير المالية تبدأ من جودة الربح.

وتخلص الباحثة من تحليل التعريفات السابقة الى وجود إجماع بين الدراسات السابقة على أن الهدف الأساسي من تحقيق جودة التقارير المالية هو جعل القوائم المالية تعبر بصدق عن الوضع

الإقتصادي للشركة، خلال فترة زمنية معينة أو في لحظة زمنية معينة، كما أن التعريفات السابقة لا تمثل اتجاهات متعارضة، بل يمكن إعتبارها مفاهيم جزئية تكون في مجملها مفهوماً شاملاً لجودة التقارير المالية؛ وبالتالي يمكن استخلاص المفهوم التالي لجودة التقارير المالية :

تُشير جودة التقارير المالية لدرجة نجاح الشركة في التقرير عن الواقع الإقتصادي لنتائج أعمالها وأثار أنشطتها من خلال توفير معلومات ملائمة تؤثر في إتجاه قرار مستخدميها بإحتتها في التوقيت المناسب ، وأن يكون لها قدرة تنبؤية بالتدفقات النقدية المستقبلية ، وأن توفر لمستخدميها القدرة على تقييم القرارات التي تم إتخاذها بالإعتماد على هذه المعلومات ( التغذية العكسية ) ، وأن تكون خالية من التحريفات الجوهرية وتعطى صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للمنشأة ، ولا بد من إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية.

## 2/2- الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية :

تُعد المعلومات المحاسبية المخرجات الرئيسية لأي نظام محاسبي ، و لما كانت جودة التقارير المالية تتحقق بجودة المعلومات التي تحتويها فلا يفوت الباحثة في هذا المقام أن تتناول الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية التي تعتبر من أبرز مقومات الإطار الفكري ( المفاهيمي ) للمحاسبة المالية ، وقد بذلت محاولات عديدة لتحديد هذه الخصائص أهمها مشروع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ( FASB ) بالاشتراك مع مجلس معايير المحاسبة الدولية ( IASB ) في ظل الإطار المفاهيمي المشترك (Conceptual Framework for Financial Reporting) الصادر في مارس 2018 وتنقسم الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية إلى (IFRS,2018):

### 1/2/2- الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية (Primary Qualities) : وتشمل:

1/1/2/2- الملائمة (Relevance) : وهي أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على إحداث فروق في إتجاه القرار من خلال مساعدة المستخدمين على عمل التنبؤات أو التأكيد على صحة التوقعات السابقة ، وتشمل :

1/1/1/2/2- القدرة التنبؤية (Predictive Value): أي قدرة المعلومات المحاسبية على عمل تنبؤات مستقبلية من جانب مستخدميها أو تحسين قدرتهم على تعزيز توقعاتهم الحالية لمساعدتهم في إتخاذ القرارات.

**2/1/1/2/2- القيمة التأكيدية (Confrmatory Value):** وتُعنى إمكانية استخدام المعلومات المحاسبية فى الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التى يُمكن أن تنتج من سوء الاستخدام .

**3/1/1/2/2- الأهمية النسبية (Relative Importance):** تُعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على قرارات مستخدميها .

**2/1/2/2- التمثيل الصادق (Faithful Representation):** حيث تكون المعلومات صادقة فى تمثيلها عندما يكون جوهر الظاهرة الاقتصادية وشكلها القانوني متماثلتين ، وحتى يكون التمثيل صادق يجب توافر الخصائص التالية :

**1 /2/1 /2/2- الاكتمال(Completeness):** أى العرض الكامل لجميع المعلومات الضرورية لفهم مستخدمى المعلومات المحاسبية عن العمليات التى يتم التعبير عنها ، بالإضافة إلى المعلومات الوصفية أو التوضيحية.

**2/2/1/2/2- الحيادية(Neutrality):** أى أن تكون المعلومات المحاسبية غير متحيزة ، بحيث يتم عرضها للاستخدام العام وليس لتحقيق غرض محدد أو خدمة مصلحة طرف معين على حساب باقى الأطراف الأخرى .

**3/2/1/2/2- الخلو من الخطأ (Freedom from error):** أى عدم وجود أخطاء أو سهو فى وصف الظواهر ، وأنه قد تم إنتاج المعلومات دون أخطاء مهمة يمكن أن تؤثر فى عملية صنع القرار .  
**2/2/2- الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية (Secondary Qualities):** وتشمل ( القابلية للمقارنة ، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب ):

**1/2/2/2- القابلية للمقارنة (Comparability):** أى قدرة مستخدمى التقارير المالية على إجراء مقارنات بين أداء المنشأة والمنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة ، وكذلك إمكانية المقارنة بين أداء نفس المنشأة خلال الفترات الزمنية المختلفة حيث يتطلب قيام مستخدمى التقارير المالية بإجراء المقارنات الثبات فى استخدام الطرق والسياسات المحاسبية فى قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى ، وإذا كانت هناك ضرورة للتغيير لابد من الإفصاح عن ذلك لمستخدمى التقارير المالية.



2/2/2- القابلية للتحقق (Verifiability): أى وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرق القياس بأنهم يمكن أن يتوصلوا إلى نفس النتائج .

3/2/2- التوقيت المناسب (Timeliness): أى أن تكون المعلومات حديثة ومتاحة لمتخذ القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير فى قراراته.

4/2/2- القابلية للفهم (Understandability): وتتمثل في مدى سهولة فهم المعلومات المحاسبية، وخلوها من التعقيد .

### 3- تغطية المحللين الماليين :

#### 1/3- مفهوم تغطية المحللين الماليين :

وهى عبارة عن عدد المحللين الماليين المتابعين لأسهم شركات معينة من أجل إصدار التوصيات والتنبؤات عنها ، وهو ما يتفق مع تعريف ( Hinze and Sump, 2019 ) بأن تغطية المحللين الماليين عبارة عن تركيز المحللين الذين يتابعون الشركة ، وينشرون التقارير للتنبؤ بالأداء المستقبلي وتقديم التوصيات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في ترشيد قراراتهم ، وهم مجموعة من المتخصصين المؤهلين الذين يقومون بإجراء العديد من البحوث وتقديم العديد من المعلومات عن الشركات التي يتابعونها لكافة الفئات المستثمرين داخل السوق (Sanchez et al., 2020) .

كما يُشير (He et .al.,2019) أن المحللين الماليين يلعبون دورين مهمين فى سوق الأوراق المالية يتنمّل الأول فى قيام المحللين الماليين بدور الوسيط للمعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين فى السوق من خلال الحصول على مختلف المعلومات ذات الصلة بالشركة ومعالجتها ثم نشرها لجمهور المستثمرين مما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات وزيادة الكفاءة المعلوماتية لسوق الأوراق المالية ، ويتمثل الدور الثانى فى قيام المحللين الماليين بدور رقابى فعال على مديري الشركات من خلال تحليل المعلومات عن الشركة والتدخل فى الإدارة بطريق غير مباشرة بالضغط على الإدارة باتخاذ القرارات الإقتصادية التي تُحافظ على قيمة الشركة ، وكذلك الحد من السلوك الإنتهازى للإدارة فى تعظيم مصالحها على حساب مصالح الملاك وباقى أصحاب المصالح بالشركة . كما تمثل تغطية المحللين الماليين أحد أهم آليات المراقبة الخارجية التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجين على المنشآت ، من خلال المكاتب والهيئات والمنظمات الخارجية المختصة فى الرقابة ، حيث تحتاج الشركات إلى رقابة خارجية بجانب الرقابة الداخلية التي تمارسها أجهزة الإدارة

والجمعية العامة للمساهمين ولجنة المراجعة ، حيث تتميز الرقابة الخارجية بأنها أكثر استقلالاً وحيادية مقارنة بالرقابة الداخلية .

كما يعتمد المستثمرون علي المحللين الماليين في توجيه سلوكهم، من خلال جمع ومعالجة وتفسير ونشر المعلومات حول الشؤون المالية للشركات والقرارات الاستراتيجية واتجاهات الصناعة، وذلك من خلال إصدار أحكام موجزة عن الشركات التي يتبعونها (Rao et al., 2012) ، وتتضمن هذه الأحكام توصيات تتعلق بشراء بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية وأشار ( Yu, 2008 ) إلي أن الشركات التي يتابعها محللون ماليون أكثر تكون أقل تلاعباً بالأرباح من غيرها، فهم لديهم العديد من مهارات التحليل، الأمر الذي يجعلهم أداة رقابية هامة.

**2/3- الدور المنظم لتغطية المحللين الماليين في المسار المباشر بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية :** تجدر الإشارة إلى أن الدراسات التي تناولت المسار ( العلاقة ) المباشرة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية قد توصلت إلى منظورين هما :

**المنظور الأول : الملكية الحكومية تؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية :** حيث أن الملكية الحكومية تزيد من جودة التقارير المالية ، وذلك لأن الحكومة تفرض مزيداً من الضغط على المدراء لإتخاذ قرارات فعالة ، وبالتالي تزداد جودة التقارير المالية ، ويتحقق ذلك عندما يكون هدف الحكومة تحسين حوكمة الشركات التي تمتلكها من أجل خلق سوق فعال لجذب رأس المال الأجنبي إلى البلاد ، ولخفض تكلفة رأس المال للشركات المحلية (Le and Buck,2011).

**المنظور الثاني : الملكية الحكومية تؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية :** حيث أن الشركات الواقعة تحت سيطرة ونفوذ الحكومة أكثر ميلاً للتلاعب بالأرباح من أجل جمع الثروة والبقاء في السلطة ، وبالتالي تنخفض جودة التقارير المالية (La Porta et al.,2002)، حيث تكون هناك موارد خفية لأغراض سياسية والتي غالباً ما تتعارض مع زيادة ثروة المساهمين وتزيد من المخاطر التي تواجههم ، كما أن الشركات التي تشهد تواجداً حكومياً تعاني من مستويات أكبر من مشاكل الوكالة حيث يكون هناك احتمال أكبر للتواطؤ مع مديري الشركات أو المستثمرين من أجل الاستفادة من الشركة ، وهذا يثير مشكلة ضعف الرقابة ، حيث يكون مديري هذه الشركات مسئولون أمام الحكومة وليس أمام ملاكها العاديين (Ang and Ding,2006).

ونظراً لتعدد وجهات النظر وتعدد نتائج الدراسات الإختبارية بشأن العلاقة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية تفترض الباحثة أن **تغطية المحللين الماليين** يمكن أن تقوم بدور المتغير المُعدل ( المنظم ) فى التأثير على علاقة الملكية الحكومية بجودة التقارير المالية ، وللتعرف على هذا الدور المُعدل لتغطية المحللين الماليين فى هذه العلاقة تتناول الباحثة أثر العلاقة التفاعلية بين الملكية الحكومية و تغطية المحللين الماليين على جودة التقارير المالية ، وللتدليل على ما إذا كانت العلاقة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية تتوقف على تغطية المحللين الماليين أم لا، تستعرض الباحثة التقاط التالية :

### **1/2/3- التكامل بين الملكية الحكومية وتغطية المحللين الماليين فى تحسين جودة التقارير المالية :**

أشارت العديد من الأدلة الأمبريقية إلى أن الأنماط المختلفة للملكية قد تُسهم بطريقة مباشرة فى دعم حوكمة الشركات ، بل قد أعتبرها البعض أحد آليات الحوكمة (داخلية / خارجية ) الأساسية ؛ حيث يُعد نمط الملكية المُحدد الأساسى لطبيعة مشكلة الوكالة داخل الشركات ، حيث يؤثر نمط الملكية على تكوين مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه، ومن ثم تحديد من له حق الرقابة وكيفية إنتاج المعلومات المحاسبية ومن ثم الصورة التى تظهر بها الأرباح وكل هذا ينعكس على جودة التقارير المالية (عيفى ، 2011) .

حيث من الممكن أن تؤدي المستويات المتزايدة من الملكية الحكومية إلى مزيد من الرقابة على سلوكيات الإدارة والتنفيذ المباشر للسياسات الموصى بها ؛ لكون الحكومات مالگًا قويًا تستخدم القوة القسرية و تتمتع بميزة إعلامية فى قدرتها على المطالبة بالمعلومات عن شركة ما من خلال الوسائل التنظيمية أو القانونية التى تملكها، و تمارس الحكومات العصا والجزرة أكبر من أي شريك محتمل فى القطاع الخاص، كما يمكنها التدخل عند الضرورة لدعم الشركات والأسواق من خلال سلطاتها القانونية ؛ كما تنزايذ رغبة السياسيين فى توجيه استثمارات الشركة من أجل تحقيق الأهداف السياسية والإجتماعية ، مثل توفير فرص العمل والحد من البطالة أو خلق المزايا للمجتمع وتحقيق الاستقرار العام للنظام المالي مما يؤدي إلى تحسين حوكمة الشركات (Borisovaa et al,2012) .

وبالتالى فإن الملكية الحكومية تمثل داعماً قوياً لتطبيق نظام جيد ( كفاء ) لحوكمة الشركات ، وذلك من خلال زيادة قدرة المحللين الماليين على إحكام عملية الرقابة على تصرفات الإدارة ، بما قد يُساعد على تخفيض تكاليف الوكالة ، وتحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة للأطراف المرتبطة بالشركة

، بالإضافة إلى زيادة قدرة تغطية المحللين الماليين على تحقيق شفافية الإفصاح المحاسبي بما قد ينعكس إيجابياً على جودة التقارير المالية .

### 2/2/3- قدرة تغطية المحللين الماليين على تحسين جودة التقارير المالية :

تسعى حوكمة الشركات إلى تفعيل جودة التقارير المالية وخاصة في أعقاب الإنهيارات وحالات الفشل التي مرت بها الكثير من الشركات العملاقة نتيجة عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية ؛ حيث أهتم كافة أصحاب المصالح بالشركة بحوكمة الشركات لضمان دقة وموضوعية التقارير المالية كمحاولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بسوق الأوراق المالية من خلال التقارير المالية المعتمدة من المراجع الخارجى (فودة ، 2016) ، وتعتبر **تغطية المحللين الماليين** أحد آليات الحوكمة الخارجية؛ حيث يكشف التحليل الدقيق لمعلومات الشركة من قبل المحللين الماليين عن ممارسات إدارة الأرباح ، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف الخارجية بالشركة من خلال الرقابة المباشرة على سلوكيات الإدارة مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية (Oh and Kim,2018).

وترى الباحثة أن تغطية المحللين الماليين تمثل أحد الآليات التنفيذية لحوكمة الشركات ؛ حيث أن ارتفاع مستوى تغطية المحللين الماليين يمثل أحد أدوات الرقابة على ممارسات الإدارة ، كما أن خبرة ومهارة المحللين الماليين فى الشركات التى يتابعونها أدت إلى استحداث الأسواق المالية للدور الرقابى لهم بالإضافة إلى دورهم كوسيط للمعلومات حيث تعتمد معظم قرارات المستثمرين على توصيات المحللين الماليين ، وبالتالي تتكامل تغطية المحللين الماليين مع نمط الملكية الحكومية في فرض مزيد من الرقابة الصارمة على تصرفات المدراء ووضعهم تحت مزيداً من الضغط للعمل في صالح المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح مما يدفعهم إلى الحد من سلوكياتهم الإنتهازية ومن ثم تتحسن جودة التقارير المالية .

## 4- قصر النظر الإدارى “ **Managerial Myopia** :

### 1/4- مفهوم قصر النظر الإدارى :

يعتبر قصر النظر الإدارى **Managerial myopia** أحد المشكلات الرئيسية التى تواجه الشركات فى العصر الحديث سواء فى الإقتصاديات النامية أو المتقدمة (Edmans,2014)، وقد أدخل هذا المفهوم فى المحاسبة ليُشير إلى تركيز المدراء على الأهداف قصيرة الأجل (Jacob.,2011)، و لاحظ هذه الظاهرة قصيرة المدى كلاً من (Graham,Harvey,and

(Rajgopal,2005) حيث توصلوا إلى أن 78% من المدراء الماليين ( CFO ) يضحون بمشاريع مربحة طويلة الأجل لتحقيق مدى الأرباح قصيرة الأجل ، كما بدأ النقاش حول سلوك قصر النظر الإداري من خلال ضغط أسواق الأسهم الأمريكية على مديري الشركات للتصرف بشكل قصير النظر ؛ حيث أن المستثمرين لا يمكنهم رؤية ما هو أبعد من الأرباح الحالية لأن أي إنخفاض في الأرباح قصيرة الأجل يؤدي إلى إنخفاض أسعار الأسهم الحالية .

يُشير (Graham et al., 2005) إلى أن قصر النظر الإداري هو تخلي المدراء عن القيمة الاقتصادية طويلة الأجل لتحقيق هدف الأرباح على المدى القصير حيث يُضحى المدراء بالتدفقات النقدية الإجمالية لزيادة الربح على المدى القريب في محاولة للتأثير على تقييم السوق الحالي لقيمة الشركة.

كما يُشير قصر النظر الإداري إلى تخفيض الاستثمارات طويلة الأجل مثل البحث والتطوير ( R & D ) لتلبية الأرباح قصيرة الأجل على حساب النمو طويل الأجل ، و يحدث قصر النظر الإداري عندما يهتم المدراء بالقيمة السوقية الحالية لشركاتهم ( Chen et al.2015 ).

وتستطيع الباحثة مما سبق عرضه من مفاهيم لقصر النظر الإداري استخلاص بعض السمات

المميزة لهذا السلوك الإداري ، حيث أنفقت المفاهيم السابقة لقصر النظر الإداري فيما يلي :

- سلوك إنتهازي ورد فعل للمخاطر التي يواجهها المدراء مثل ضغوط أسواق المال حول أداء الأسهم ، خشية المدير على سمعته المهنيه خصوصاً في بداية تعيينه .

- يمثل صراعات وكالة تعمل لصالح المساهمين العابرين على حساب المستثمرين المرتقبين وأصحاب الاستثمارات طويلة الأجل.

- نقص في الاستثمارات طويلة الأجل لتحقيق أرباح قصيرة الأجل ، وتعظيم السعر الحالي للسهم ، مما يهدد النمو المستقبلي للشركات .

- يعتبر ممارسة لإدارة الأنشطة الحقيقية من خلال التقليل من نفقات البحوث والتطوير ، الإعلان .

- يمثل ميل المدراء لإختيار المشروعات التي من شأنها زيادة الأرباح قصيرة الأجل إلى أقصى حد مقابل إجمالي التدفقات النقدية و يتأثر بدرجة ضغط سوق الأوراق المالية وتكرار التقارير الفترية.

وترى الباحثة أن قصر النظر الإداري أحد السلوكيات الإنتهازية للمدراء فهو يمثل مشكلة مخاطر أخلاقية تنتج من تركيز المدراء على الاستراتيجيات الإدارية التي تُزيد من النتائج قصيرة الأجل

( سواء كانت أرباح ربع سنوية أو عوائد قصيرة الأجل أو زيادة فى سعر السهم الحالي) وذلك بالحد من النفقات طويلة الأجل( مثل البحوث والتطوير ، والدعاية والإعلان ، مصروفات المسؤولية الإجتماعية ، تقليل النفقات التقديرية ، الاستثمار الناقص في الأصول طويلة الأجل) على حساب الأداء و خلق القيمة وفرص النمو للشركات فى الأجل الطويل بسبب ضغوط أسواق رأس المال ، الحوافز الإدارية المبنية على رقم الربح السنوى ، تلبية توقعات المستثمرين العابرين.

## 2/4- أثار قصر النظر الإدارى:

من خلال استقراء الباحثة للأدبيات المحاسبية التى تناولت قصر النظر الإدارى فى علاقته مع بعض المتغيرات المحاسبية مثل (جودة التقارير المالية ، فرص النمو ، وعوائد الأسهم..... وغيرها )، تستطيع استنباط بعض العواقب الاقتصادية الناجمة عن قصر النظر الإداري والتي تتمثل فى أثاره السلبية على كل من:

1/2/4- **قيمة المساهمين وفرص النمو المستقبلى:** يؤثر قصر النظر الإداري بالسلب على فرص النمو والتدفقات النقدية المستقبلية ؛ حيث تُعد نفقات رأس المال والبحث والتطوير الصحيحة والكافية ضرورية لبقاء الشركة وتوسعها و لمواصلة نموها الداخلي وتعظيم قيمة المساهمين فى المستقبل ، فتشير نظرية الوكالة أن الإدارة قد توافق على مشاريع استثمارية غير مواتية للمساهمين وتستثمر بشكل مفرط في مبادرات قصيرة الأجل ذات عوائد أعلى نسبياً لزيادة العوائد قصيرة الأجل، مع تقليل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل المفيدة لتطوير الأعمال مما يؤثر بالسلب على قيمة المساهمين وفرص النمو المستقبلى (Peng,2022) .

2/2/4- **تحقيق التنمية المستدامة :** ساهم عدم استقرار الإقتصاد العالمي المعاصر والتغيرات التي تحدث على الصعيد الدولى في إحداث تغييرات في سلوك المستثمرين ، حيث أصبح لديهم توجهات قصيرة الأجل بسبب نفورهم من المخاطرة (Yanovski et al. 2020) ، كما يمارس المستثمرون (مقدمو رأس المال) ضغوطاً على مجالس إدارة الشركة (المستحوزون على رأس المال) لتعظيم الأرباح على المدى القصير (Goldstein and Yang, 2017) ، حيث يؤدى قصر النظر الإدارى إلى تلبية توقعات المستثمرين الحالية أكثر من التركيز على آفاق التنمية طويلة الأجل بالشكل الذى يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة (EY Poland Report, 2014).

3/2/4- **جودة التقارير المالية :** لا يوفر النظام المحاسبى والتقارير المالية كافة المعلومات اللازمة لإتخاذ القرار ، لذلك أهتمت المحاسبة السلوكية بدراسة تأثير السلوك البشرى على إنتاج وتصميم

واستخدام المعلومات المحاسبية، حيث يدرك المستثمرين أن الشركات التي تقلل من تكاليف البحث والتطوير يكون لديها جودة تقارير مالية أقل (Chaudhry,R.,2014)، وتعتبر المعلومات المحاسبية ذات فائدة عندما تغير إتجاه المستثمر عند تقييمه لقيمة الشركة وتعكس سعر السهم في السوق (Barth,M.E et.,al,2001).

**4/2/4- رد فعل سوق الأوراق المالية:** تزايد إهتمام الأكاديميين والممارسين بدراسة رد فعل سوق رأس المال لقصر النظر الإداري ، حيث يشير (Bhojraj and Libby, 2005) إلى أن الإدارة عندما تتوقع إصدار أسهم جديدة تفصح عن أرباح عالية من خلال تخفيض نفقات البحث والتطوير، وبالتالي يكون رد فعل السوق إيجابى لسعر السهم تجاه سلوكيات قصر النظر الإداري .

**5/2/4- المسؤولية الإجتماعية للشركات :** يعتبر المساهمون وشركاء السوق والمؤسسات فى الأسواق الناشئة المسؤولية الإجتماعية للشركات مقياساً للأداء طويل الأجل والحفاظ على البيئة، حيث يمكن للمدراء تضخيم أرباح الفترة الحالية( ممارسة سلوك قصر النظر الإداري ) من خلال تقليل نفقات المسؤولية الإجتماعية الإختيارية التقديرية؛ لذلك فإن ممارسات المسؤولية الإجتماعية جزءاً هاماً من الأهداف الاستراتيجية للشركات وتعكس ممارسات الإدارة الجيدة (Hamid,et.al.,2020) ، ومن ذلك نستنتج الباحثة أن ممارسات قصر النظر الإداري تؤثر بالسلب على المسؤولية الإجتماعية للشركات بإعتبارها نفقات طويلة الأجل.

**6/2/4- الخصائص النوعية للإفصاح**"Qualitative characteristics of disclosure": يؤدى سلوك قصر النظر الإداري إلى إختلاف الخصائص النوعية للإفصاح، حيث أن الخصائص النوعية لإفصاحات الشركات يمكن أن تكشف عن معلومات حول سلوكيات المدراء وقرارات الاستثمار وتكاليف المخاطر الأخلاقية بما يتجاوز المقاييس الكمية، فمثلاً الإفصاح السردى يكشف عن استثمارات الشركات فى البحوث والتطوير ، كما أن الخصائص النصية لإفصاحات الشركة يمكن أن تكشف عن الانتهازية الإدارية من خلال التعقيد اللغوي أو نغمة الإفصاح كما أن أفق الإفصاح يكشف عن قصر النظر الإداري الناجم عن الحوافز النقدية وضغوط سوق رأس المال ويتنبأ بالإجراءات الإدارية قصيرة النظر لتحقيق أقصى قدر من الأداء (Li, 2008).

**7/2/4- تشوهات الاستثمار:** حيث أن الشركات التي لديها مدراء قصيرى النظر تبتعد عن الاستثمارات المثلى بالإفراط فى الاستثمار فى المشاريع قصيرة الأجل وخفض الاستثمار فى المشاريع طويلة

المدى ، وتحويل الموارد من مشاريع تعظيم القيمة طويلة المدى إلى مشاريع تعظيم أسعار الأسهم على المدى القصير (Chowdhury,2011).

#### 3/4-الدور المُنظم لتغطية المحللين الماليين في المسار غير المباشر بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية :

ونظراً لتعدد وجهات النظر وتعدد نتائج الدراسات الإختبارية بشأن العلاقة بين الملكية الحكومية وقصر النظر الإدارى فيما بين ( موجب – سالب – عدم وجود علاقة ) كما ستيم تناوله بالتفصيل فى القسم التالى من هذا البحث فى الجزء الخاص "بالدراسات السابقة" تفترض الباحثة أن تغطية المحللين الماليين يمكن أن تقوم بدور المتغير المُعدل ( المنظم ) فى التأثير على علاقة الملكية الحكومية بقصر النظر الإدارى ، وللتعرف على هذا الدور المُعدل لتغطية المحللين الماليين فى هذه العلاقة ، تتناول الباحثة أثر العلاقة التفاعلية بين الملكية الحكومية و تغطية المحللين الماليين على قصر النظر الإدارى، وللتدليل على ما إذا كانت العلاقة بين الملكية الحكومية وقصر النظر الإدارى تتوقف على تغطية المحللين الماليين أم لا، تستعرض الباحثة:

1/3/4- قدرة تغطية المحللين الماليين على الحد من السلوكيات الإنتهازية لقصر النظر الإدارى :حيث أشارت دراسة (Sanaa,2018) أن تغطية المحللين الماليين يمكن أن تخلق ضغوطاً على المدراء لإظهار الأداء الجيد ، فيُشير (Tain et al.,2013) إلى أن تغطية المحللين الماليين تمثل آلية حوكمة خارجية تُخفف من قصر النظر الإدارى وتشجع الشركة على الإستثمارات طويلة الأجل ، عن طريق الحد من عدم تماثل المعلومات، حيث تخضع الشركات التى تستثمر بكثافة فى المشروعات طويلة الأجل إلى عدم تماثل معلوماتى كبير بين السوق والإدارة (Bhattacharya and Ritter,1983)، حيث يصعب على السوق ملاحظة الإجراءات الإدارية طويلة المدى ، وبالتالي فإن المخاطر الأخلاقية moral hazard ستدفع المدراء إلى توجيه إختياراتهم نحو الإتجاه قصير ، فقد يرغب المدير فى تعزيز التدفقات النقدية قصيرة الأجل – وبالتالي – سعر السهم – على حساب التدفقات النقدية المستقبلية طويلة الأجل عندما يكون السوق غير قادر على التمييز بين التدفقات النقدية الحقيقية والمحرفة فى التقارير المالية .



## 2/3/4- الدور الوسيط لقصر النظر الإدارى فى العلاقة غير المباشرة بين أنماط الملكية وجودة التقارير المالية:

إن السؤال عن "كيف" يتعلق بالآلية التى من خلالها يرتبط متغير ما بمتغير آخر أو يتأثر به أو يؤثر عليه، والإجابة عن هذا السؤال تُعرف " بتحليل الوساطة " Medation Analysis ( أبو العز ، 2022: 327)، وتهدف الباحثة فى هذا الجزء من البحث إلى توفير التأسيس النظرى بشأن التأثيرات غير المباشرة للملكية الحكومية على جودة التقارير المالية من خلال قصر النظر الإدارى كمتغير وسيط ؛ ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى :

### 1/2/3/4- المسار المباشر بين الملكية الحكومية وقصر النظر الإدارى :

توجد وجهتى نظر بشأن العلاقة بين الملكية الحكومية وقصر النظر الإدارى : حيث تُشير وجهة النظر الأولى إلى وجهة نظر (عدم كفاية الموارد والتواطؤ) : حيث أشارت دراسة ( Zhang et al. 2003) أن ارتفاع مستوى الملكية الحكومية يؤدي إلى زيادة قصر النظر الإدارى ، حيث أن الشركات المملوكة للحكومة أقل احتمالاً للاستثمار فى المشروعات طويلة الأجل المحفوفة بالمخاطر والتي تتطلب مزيداً من الوقت حتى تُجنى ثمارها ، كما أن قيود الميزانية (أي الموارد غير الكافية) توفر للمؤسسات المملوكة للحكومة موارد أقل أو معدومة ، وبالتالي تثبط الاستثمار فى مشروعات البحوث والتطوير المحفوفة بالمخاطر، كما يمكن أن يحدث تواطؤ بين الحكومة والمدراء لتحقيق مكاسب خاصة على حساب الصالح العام للمجتمع .

بينما تُشير وجهة النظر الثانية إلى ( كفاية الموارد و تحقيق الصالح العام للمجتمع ) : إلى أن ملكية الحكومة تمكن الشركات من كسب المزيد من الموارد للاستثمار فى أنشطة البحث والتطوير؛ و أشارت دراسات (Chang et al. ,2006)، (Choi et al. ,2011) إلى أن الملكية الحكومية تُخفض سلوك قصر النظر الإدارى ، لأن الحكومة يكون لديها أهداف طويلة الأجل تتجاوز تعظيم الأرباح قصيرة الأجل لتحقيق الصالح العام للمجتمع ، حيث أن توافر الموارد أمر بالغ الأهمية لكثافة البحث والتطوير وأداء الابتكار، وتسيطر الحكومة على معظم الموارد الرئيسية فيتم تشجيع البحث والتطوير فى الشركات المملوكة للحكومة لأن طبيعة ملكيتها تضمن توفير رأس المال والإعانات الحكومية، كما تحمي الموارد الكافية المدراء من النجاح غير المؤكد لتلك المشاريع المحفوفة بالمخاطر.

#### 2/2/3/4 - المسار المباشر بين قصر النظر الإداري وجودة التقارير المالية :

وفيما يتعلق بأثر قصر النظر الإداري على جودة التقارير المالية ( الجزء الثاني من المسار الوسيط ) لاحظت الباحثة أن جميع الدراسات التي تناولتها في هذا الجانب جاءت جميعها في اتجاه واحد - في حدود علم الباحثة وفي حدود ماقامت بالإطلاع عليه - وهو وجود علاقة سالبة بين قصر النظر الإداري وجودة التقارير المالية ؛ حيث أشارت دراسة (Graham et al. 2005) ، إلى أن إدارة الأنشطة الحقيقية خياراً صالحاً في الثقافات قصيرة النظر؛ حيث وجد أن الإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية قصيرة المدى وتفضل استراتيجية إدارة الأنشطة الحقيقية ؛ حيث تعرض الإدارة قصيرة النظر التدفقات النقدية المستقبلية للخطر لصالح الأرباح الحالية من خلال الإنخراط في ممارسات إدارة الأنشطة الحقيقية مما يُخفض من جودة التقارير المالية .

كما توصلت دراسة (Seifzadeh et. al,2020) إلى أن هناك علاقة موجبة بين قصر النظر الإداري وإدارة الأنشطة الحقيقية ؛ وبالتالي علاقة عكسية بين قصر النظر الإداري وجودة التقارير المالية؛ حيث تؤثر الثقافة الوطنية على طريقة إختيار استراتيجية إدارة الأرباح ، كما أن الإدارة المتأثرة بقصر النظر تستخدم إدارة الأنشطة الحقيقية كبديل مفضل أخلاقياً عن إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق نظراً لأن الثقافات قصيرة النظر مرتبطة أكثر بالتمييز بين الصواب والخطأ ، وهو ما ينعكس بالسلب على جودة التقارير المالية، كما توصلت دراسات (Grabinskiet. al,2017) ، (Jesper et al. 2017) وجود علاقة موجبة بين قصر النظر الإداري و إدارة الأنشطة الحقيقية مما يؤثر بالسلب على جودة التقارير المالية ، حيث أن الإنفاق على البحث والتطوير يتم تعديله بالتخفيض لتحسين نجاح الشركات في تحقيق أهداف أرباحها الحالية ، وبالتالي تزداد سلوكيات قصر النظر الإداري التي تُحد من جودة التقارير المالية .

#### القسم الثاني: الدراسات السابقة وتطوير فرضيات البحث

يستعرض هذا القسم من البحث الدراسات السابقة التي تناولت في مجملها العلاقة الكاملة بين الملكية الحكومية وبين جودة التقارير المالية مبوبة في خمسة مجموعات من الأدبيات النظرية (حيث لا توجد دراسات محاسبية سابقة استخدمت نموذج العمليات الشرطية لتحليل العلاقات السببية بشكل

متكامل بل تناولت تلك الدراسات جزئيات متفرقة من العلاقة الكاملة بين المتغير المستقل والتابع ( وهي :

1- دراسات تناولت العلاقة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية.

2- دراسات تناولت العلاقة بين الملكية الحكومية وقصر النظر الإداري .

3- دراسات تناولت العلاقة بين تغطية المحللين الماليين وجودة التقارير المالية .

4- دراسات تناولت العلاقة بين تغطية المحللين الماليين وقصر النظر الإداري .

5- دراسات تناولت العلاقة بين قصر النظر الإداري وجودة التقارير المالية.

وفي النهاية يتم التعليق على نتائج الدراسات السابقة تمهيداً لاشتقاق فروض البحث ؛ وذلك على النحو التالي :

#### 1- دراسات تناولت العلاقة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية :

استهدفت العديد من الدراسات إختبار العلاقة بين الملكية الحكومية وبين جودة التقارير المالية ، وأختلفت نتائج تلك الدراسات بين ثلاثة إتجاهات وهي :

##### 1/1- دراسات توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية :

حيث هدفت دراسة (Ding et .,al,2007) إلى إختبار الدور الذي يلعبه هيكل ملكية الشركات في إدارة الأرباح وإختبار أثر كلاً من تركيز الملكية وأنواع الملكية المختلفة ( خاصة ، حكومية ) على إدارة الأرباح ، وأعمدت الدراسة على أسلوب الانحدار المقطعي متعدد المتغيرات لفحص كيفية تأثير تركيز الملكية ونوع الملكية على إدارة الأرباح، ويتم إجراء تحليل الانحدار مرتين باستخدام مقياسين مختلفين لإدارة الأرباح: الاستحقاقات التقديرية والدخل / المبيعات غير التشغيلية، بالتطبيق على عينة من 273 شركة صينية مملوكة للقطاع الخاص ومملوكة للدولة مدرجة في عام 2002، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية الحكومية وممارسات إدارة الأرباح ، حيث تميل الشركات المملوكة للقطاع الحكومي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية ، وقامت دراسة (Wang and Yung ,2011) بإختبار تأثير الملكية الحكومية على إدارة بالا اعتماد على نموذج الانحدار المتعدد ، على عينة من 299 شركة في بورصة (SSE) و 258 شركة في بورصة (SZSE) بالصين على مدى تسع سنوات من 1998 إلى 2006.، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية الحكومية وإدارة الأرباح حيث تلعب

حماية الحكومة للمؤسسات الحكومية دوراً مهماً في تخفيف الضغط على المدراء للتلاعب بالمعلومات الخاصة بالشركة، كما تناولت دراسة (Alhadab et al., 2020) إختبار تأثير الروابط السياسية والملكية الحكومية على إدارة الأرباح الإنتهازية والحقيقية باستخدام أسلوب تحليل الانحدار وبالتطبيق على عينة من 310 شركة أردنية خلال الفترة من 2011 – 2015، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية الحكومية وإدارة الأرباح سواء الاستحقاقية أو الحقيقية مقارنة بالشركات غير المرتبطة بالحكومة ، مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي للملكية الحكومية على جودة التقارير المالية .

## 2/1 - دراسات توصلت إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية :

أختبرت دراسة (Le and Buck., 2011) العلاقة بين الملكية الحكومية وأداء الشركات وأعدمت على منهجية الانحدار لعينة من 1000 شركة صينية خلال الفترة من 2003-2009 ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الملكية الحكومية وإدارة الأرباح حيث أن إرتفاع نسبة الملكية الحكومية قد يسهل من التلاعب بالمعلومات المحاسبية المُعلن عنها ، من خلال إدارة الأرباح وبالتالي تنخفض جودة التقارير المالية ، كما قام دراسة (Ben-Nasr et al., 2015) بإختبار العلاقة بين كلاً من الملكية الحكومية والملكية الأجنبية وجودة الأرباح المحاسبية بالاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد على عينة من 350 شركة مخصصة من 45 دولة للتحقيق في العلاقة بين هوية المساهمين وجودة الأرباح، خلال عام 2013 وتوصلت إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية الحكومية وجودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية ، حيث تؤدي الملكية الحكومية إلى زيادة الاستحقاقات غير الطبيعية - أي زيادة إدارة الأرباح - وتقليل المعلومات عن الأرباح ، المزيد من الأرباح العابرة، تؤكد هذه النتائج فرضية التدخل السياسي حيث تقوم الدولة بالإعلان عن إنخفاض جودة الأرباح من أجل إخفاء مصادر موارد الشركة لأغراض سياسية، كما قامت دراسة (Huu et al., 2021) بتحليل كيفية تأثير هيكل ملكية الشركة ( الملكية الحكومية ، الإدارية ، الأجنبية ) على إدارة الأرباح وأعدمت الدراسة على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد على عينة من 489 شركة غير مالية مدرجة في سوق الأوراق المالية الفيتنامي ، لمدة 10 سنوات من 2009 – 2018، وتوصلت الدراسة إلى

وجود علاقة موجبة بين الملكية الحكومية وإدارة الأرباح، مما يؤدي إلى إنخفاض جودة التقارير المالية .

### 3/1- دراسات توصلت إلى عدم وجود علاقة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية:

أختبرت دراسة ( EL Moslemany & Nathan, 2019 ) العلاقة بين أنماط هيكل الملكية (تركز الملكية ، الملكية الإدارية ، الملكية الحكومية ) وإدارة الأرباح باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد على عينة من 50 شركة مدرجة بالبورصة المصرية ، ما بين عامي 2004، 2015، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين كلاً من الملكية الحكومية والملكية الإدارية وإدارة الأرباح، ومن ثم جودة التقارير المالية .

### 2- دراسات تناولت العلاقة بين الملكية الحكومية وقصر النظر الإداري:

كما استهدفت العديد من الدراسات إختبار العلاقة بين الملكية الحكومية وبين قصر النظر الإداري ، وأختلفت نتائج تلك الدراسات بين ثلاثة إتجاهات وهي :

#### 1/2- دراسات توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين الملكية الحكومية وقصر النظر الإداري :

تناولت دراسة ( Zhang et al. 2003 ) إختبار أثر الملكية الحكومية على كفاءة البحوث والتطوير (R&D) والإنتاجية للشركات الصينية كمؤشر لممارسات قصر النظر الإداري دراسة إمبريقية أعتمدت على نموذج الانحدار المتعدد ، على عينة من 8341 شركة صناعية صينية خلال الفترة من 1995-2001 وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الملكية الحكومية وممارسات قصر النظر الإداري ، حيث يتمتع القطاع الحكومي بكفاءة إنتاجية وأبحاث وتطوير أقل بكثير من القطاع غير الحكومي ، كما قامت دراسة (Teng et.al.,2017) بإختبار آثار أنواع الملكية على نفقات البحث والتطوير والإبتكار، وأعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد، على عينة من 357857 شركة صينية من 2005 إلى 2015، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الملكية الحكومية وقصر النظر الإداري .

#### 2/2- دراسات توصلت إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية الحكومية وقصر النظر الإداري :

حيث قامت دراسة (Cao et.,al.,2021) بإختبار العلاقة بين الملكية الحكومية والكفاءة الإبتكارية فيما يتعلق ببراءات الإختراع و نفقات البحوث والتطوير كمؤشرات عكسية لممارسات قصر النظر الإداري دراسة إمبريقية أعتمدت على نموذج الانحدار المتعدد على عينة من 11589 شركة مملوكة للدولة في الصين في الفترة من 2009 إلى 2019، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين

الملكية الحكومية وقصر النظر الإداري ، حيث تكون الشركات الصينية المملوكة للدولة أكثر قدرة على الاستفادة من مزايا ملكية الدولة من خلال التواصل مع الجامعات العامة والوصول إلى المواهب والتكنولوجيا لتحقيق التزام مستدام بالبحث والتطوير وبراءات الاختراع ، وبالتالي تتخفف ممارسات قصر النظر الإداري لدى المدراء ، كما قامت دراسة (Azzam et.,al.,2022) باختبار العلاقة بين الملكية الحكومية والاستثمارات في البحوث والتطوير كمؤشر عكسي لممارسات قصر النظر الإداري باستخدام تحليل الانحدار المتعدد ، على عينة من 15138 شركة صينية بين عامي 2009 و 2018 ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين الملكية الحكومية وقصر النظر الإداري ، حيث تمثل الملكية الحكومية آلية مراقبة فعالة على مجلس الإدارة ، مما يُحد من السلوكيات الإنتهازية للمدراء.

### 3/2- دراسات توصلت إلى وجود علاقة غير خطية بين الملكية الحكومية وقصر النظر الإداري :

حيث قامت دراسة (FU et.,al,2021) باختبار أثر الملكية الحكومية على الإستثمار في البحوث والتطوير كمؤشر عكسي لممارسات قصر النظر الإداري ، وأعدمت الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد لعينة 12400 شركة منتشرة في 120 مدينة في 30 مقاطعة في الصين ، خلال عام 2005 - 2019 ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة على شكل حرف U بين الملكية الحكومية وقصر النظر الإداري، حيث يكون للملكية الحكومية تأثير إيجابي على الإستثمار في البحوث والتطوير ( سلبى على قصر النظر الإداري)، وتأثير سلبى على عمليات الشركة للإبتكار ( إيجابى على قصر النظر الإداري ) ، وأن إمتلاك الدولة كمساهم أقلية هو الأمثل للبحث والتطوير في الشركات .

### 3- دراسات تناولت العلاقة بين تغطية المحللين الماليين وجودة التقارير المالية:

تناولت العديد من الدراسات إختبار العلاقة بين تغطية المحللين الماليين وجودة التقارير المالية ، على سبيل المثال قامت دراسة (Lan et al. ,2013) باختبار العلاقة بين تغطية المحللين الماليين وإدارة الأرباح المحاسبية باستخدام الانحدار بطريقة المربعات الصغرى OLS على عينة من 953 شركة مسجلة في بورصة شنغهاي فى الفترة من 2007 – 2010 ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين تغطية المحللين الماليين وإدارة الأرباح المحاسبية ، حيث يقوم المحللون الماليون بدور رقابى فعال كأحد أليات الحوكمة الخارجية للشركة للحد من السلوك الإنتهازى للمدراء ، مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية ، كما تناولت دراسة (Chen e et al. ,2017) إختبار العلاقة بين جودة توقعات المحللين الماليين وجودة التقارير المالية ، وأثر ذلك على كفاءة الإستثمار

باستخدام نموذج الانحدار المتعدد على عينة الشركات الصينية بإجمالى مشاهدات 9844 ، خلال الفترة من 2003- 2009 ، وتوصلت الدراسة إلى أن تغطية المحللين الماليين تعمل كألية حوكمة خارجية ، تساعد على تحسين جودة التقارير المالية ، وخاصة فى الشركات التى تعتمد على التمويل الخارجى ، حيث يقوم المحللون الماليون بدور رقابى فعال على أنشطة إدارة الأرباح، كما أُختبرت دراسة (Li e et al., 2021) العلاقة بين تغطية المحللين الماليين وإدارة الأنشطة الحقيقية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد على عينة من الشركات الصينية بإجمالى مشاهدات 16675 خلال الفترة من 2006- 2017 ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين تغطية المحللين الماليين وإدارة الأنشطة الحقيقية ، حيث يمكن للمحللين الماليين كبح إدارة الأرباح التراكمية ، مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية ، وأخيراً قامت دراسة ( عبدالرحيم ، 2022) باختبار أثر تغطية المحللين الماليين على جودة التقارير المالية مقاسة بـ ( التحفظ المحاسبى ،إدارة الأرباح ، عدم تماثل المعلومات ) ومخاطر إنهيار أسعار الأسهم فى الشركات المصرية وأُعدمت الدراسة على نموذج الانحدار الخطى المتعدد لعينة من 54 شركة مقيدة بالبورصة المصرية ، خلال الفترة من 2014- 2019، بإجمالى مشاهدات 324 مشاهدة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين تغطية المحللين الماليين و التحفظ المحاسبى ، وكذلك وجود علاقة سالبة بين تغطية المحللين وكلاً من ( إدارة الأرباح ، عدم تماثل المعلومات ) ، حيث يقوم المحللون الماليون بدور رقابى فعال يُحد من السلوكيات الإنتهازية للمدراء الأمر الذى ينعكس على إرتفاع جودة التقارير المالية .

#### 4- دراسات تناولت العلاقة بين تغطية المحللين الماليين وقصر النظر الإدارى:

تناولت بعض الأدبيات المحاسبية إختبار العلاقة بين تغطية المحللين الماليين وبين قصر النظر الإدارى ، حيث هدفت دراسة (Gentry and Shen.,2013) إلى إختبار أثر الأداء المرتبط بتغطية المحللين الماليين وتوقعاتهم على الإستثمار فى البحوث والتطوير كمؤشر عكسى لممارسات قصر النظر الإدارى باستخدام تحليل الانحدار المتعدد لعينة من 3904 شركة صناعية أمريكية بإجمالى مشاهدات 2539 مشاهدة خلال الفترة من 1979 إلى 2005 ، وتوصلت الدراسة إلى أن تغطية المحللين تمثل آلية حوكمة خارجية تُساعد فى الحد من مشكلات الوكالة ، حيث تُساعد على التوسع فى الإستثمار فى أنشطة البحوث والتطوير وُحد من السلوكيات الإنتهازية للمدراء مثل سلوك قصر النظر الإدارى ، وفى نفس السياق تناولت دراسة (Wenjie et al., 2022). إختبار أثر التغطية الإعلامية بما فيها تغطية المحللين الماليين على الإستثمار فى الإبتكار كمؤشر عكسى لسلوك

قصر النظر الإدارى دراسة إمبريقية أعمدت على أسلوب تحليل الانحدار على عينة من الشركات الصينية خلال الفترة من 2007 إلى 2012 ، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابى للتغطية الإعلامية بما فيها تغطية المحللين الماليين على الابتكار كمؤشر عكسى لقصر النظر الإدارى ، حيث يتم التعامل مع التقارير الإعلامية وتغطية المحللين الماليين على أنها آلية حوكمة خارجية تلعب دوراً مهماً في الحد من مشاكل الوكالة ، حيث أن التقارير الإعلامية يمكن أن تُنظم قصر النظر الإدارى من خلال تأثير قناة السمعة.

##### 5- دراسات تناولت العلاقة بين قصر النظر الإدارى وجودة التقارير المالية :

حيث تناولت القليل من الأدبيات المحاسبية السابقة – على حد علم الباحثة – العلاقة بين قصر النظر الإدارى وبين جودة التقارير المالية ، حيث جاءت نتائج الدراسات التي أطلعت عليها الباحثة في الإتجاه العكسى بمعنى أن قصر النظر الإدارى يؤدي إلى إنخفاض جودة التقارير المالية ، حيث قامت دراسة (Graham et al. 2005) باختبار العلاقة بين قصر النظر الإدارى وإدارة الأرباح الحقيقية دراسة مسحية من خلال مقابلة واستطلاع آراء عدد من المدراء التنفيذيين، على عينة من 401 من المدراء التنفيذيين فى الشركات الأمريكية خلال عام 2004، وتوصلت الدراسة إلى أن الإدارة قصيرة الأجل تُفضل استراتيجية إدارة الأنشطة الحقيقية، حيث تُعرض الإدارة قصيرة النظر التدفقات النقدية المستقبلية للخطر لصالح الأرباح الحالية من خلال الإنخراط فى إدارة الأنشطة الحقيقية ، حيث يفضل 78٪ من العينة بالتضحية بقيمة طويلة الأجل لتحقيق أرباح قصيرة الأجل ، كما قامت دراسة (Grabinskiet. al,2017) باختبار العلاقة بين نفقات البحوث والتطوير وإدارة الأرباح كمؤشرات عكسية لكلاً من قصر النظر الإدارى وجودة التقارير المالية على التوالى دراسة إمبريقية أعمدت على استخدام نموذج الانحدار المتعدد على 4500 شركة أمريكية خلال الفترة من 2007-2016 وتوصلت الدراسة إلى إنخفاض الإنفاق على البحث والتطوير لتحسين نجاح الشركات في تحقيق أهداف أرباحها الحالية ، وبالتالي تزداد سلوكيات قصر النظر الإدارى التى تُحد من جودة التقارير المالية ، كما استهدفت دراسة (Jesper et al. 2017) إختبار أثر قصر النظر الإدارى على استراتيجيات إدارة الأرباح ( الحقيقية والإنتهازية ) كمؤشر عكسى لجودة التقارير المالية دراسة إمبريقية اعتمدت على استخدام نموذج الانحدار المتعدد، على عينة من 47 دولة خلال الفترة من 2003 إلى 2015، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين قصر النظر الإدارى وإدارة الأنشطة الحقيقية مما يؤثر بالسلب على جودة التقارير المالية ، كما تناولت دراسة Seifzadeh et.



(al,2020) ) تقييم العلاقة بين خصائص الإدارة (التحصين الإداري ، و نرجسية الرئيس التنفيذي ، والثقة الزائدة ، وقصر النظر الإداري ، وإدارة الأنشطة الحقيقية والقائمة على الاستحقاق) على قابلية قراءة التقارير المالية كمؤشر لجودتها دراسة إختبارية تعتمد على أسلوب الانحدار متعدد المتغيرات، على عينة من 1050 مشاهدة للشركات المدرجة في بورصة طهران خلال الفترة 2012-2017، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين قصر النظر الإداري وقابلية قراءة البيانات المالية، مما يؤثر بالسلب على جودة التقارير المالية .

## 6- التعليق على الدراسات السابقة :

في ضوء ما أشارت إليه الباحثة من دراسات سابقة في الجزء السابق من البحث ، فإنه يمكن استعراض مدى مساهمة البحث الحالي في الأدب المحاسبي لتخفيض الفجوة البحثية المتمثلة في ندرة الأدبيات المحاسبية حول الأثر المنظم لتغطية المحللين الماليين على علاقة الملكية الحكومية بجودة التقارير المالية، وكذلك لتغطية المحللين الماليين على الدور الوسيط لقصر النظر الإداري في علاقة الملكية الحكومية بجودة التقارير المالية **على النحو التالي** :

- أجريت جميع الدراسات التي تناولت العلاقة بين الملكية الحكومية وقصر النظر الإداري في دول أجنبية مثل ( Zhang et al. 2003 ) ، (FU et.,al,2021) ، كما أن غالبية الدراسات التي تناولت تأثير قصر النظر الإداري على جودة التقارير المالية أجريت في أسواق مالية أجنبية مثل دراسة ( Seifzadeh et. al,2020) ، (Graham et al. 2005) ، مما يتطلب إختبار هذه العلاقة في بيئة الأعمال المصرية .
- في ضوء ما تم استقراؤه من أدبيات الفكر المحاسبي ، تلاحظ الباحثة أن معظم الدراسات الأجنبية السابقة ركزت على إختبار طبيعة العلاقة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية ، وكذلك إختبار العلاقة بين قصر النظر الإداري وجودة التقارير المالية في ضوء وجود متغيرات أخرى بخلاف تغطية المحللين الماليين، وبالتالي لا توجد دراسات في بيئة الأعمال المصرية أو الأجنبية – على حد علم الباحثة - أختبرت الأثر المنظم لتغطية المحللين الماليين على علاقة الملكية الحكومية بجودة التقارير المالية، وكذلك الأثر المنظم لتغطية المحللين الماليين على الدور الوسيط لقصر النظر الإداري في علاقة الملكية الحكومية بجودة التقارير المالية .
- قدمت الدراسات السابقة التي أهتمت بطبيعة العلاقة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية نتائج متباينة فيما بين علاقات موجبة أو سالبة أو عدم وجود علاقة دون محاولة لتوضيح الشروط

التي تتخذ فيها العلاقة إتجاه معين، لذلك فإن الدراسة الحالية تحاول الإستفادة من أدبيات الفكر المحاسبى ذات العلاقة فى تطوير فرضيات الدراسة من خلال إدخال تغطية المحللين الماليين كمتغير منظم يوضح متى تكون العلاقة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية ( موجبة – أو سالبة – أو لا توجد علاقة).

- تباينت نتائج الدراسات السابقة بخصوص العلاقة بين الملكية الحكومية وقصر النظر الإدارى فيما بين إيجابى أو سلبى أو عدم وجود علاقة ، دون محاولة لإستكشاف الشروط التي تتخذ فيها هذه العلاقة إتجاه معين ، وهو ما تختلف فيه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فى محاولة التعرف على هذه الشروط من خلال إدخال تغطية المحللين الماليين كمتغير منظم لهذه العلاقة يُفسر هذا التباين .

- استخدمت الدراسات السابقة مقياس وحيد لجودة التقارير المالية سواء إدارة الأرباح أو التحفظ أو غيرها ، بينما تتضمن الدراسة الحالية مقياس مُجمع لجودة التقارير المالية يشمل مقاييس سوقية ومقاييس محاسبية .

- تباينت منهجيات عرض الدراسات السابقة التي تم تناولها فيما بين ( إختبارى – إمبريقى – مسحى ) ، كما ركزت معظم الدراسات السابقة على إختبار العلاقات المباشرة فيما بين المتغيرات فيما عدا القليل منها الذى قام بإدخال متغير وسيط أو منظم كلاً على حدة ، بينما تتناول الدراسة الحالية مدخل العمليات الشرطية (Hayes,2017) الذى يجيب على تساؤلى كيف ينتقل الأثر بين المتغير المستقل والتابع ( متغير وسيط ) فيما يُعرف بتحليل الوساطة ، ومتى يوجد الأثر بين المتغير المستقل والتابع ( متغير منظم ) فيما يُعرف بالتحليل الشرطى .

- لا توجد أى دراسة أجنبية أو عربية – فى حدود علم الباحثة – تناولت الأثر المنظم لتغطية المحللين الماليين على علاقة الملكية الحكومية بجودة التقارير المالية ، فقد تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين أجزاء من المتغيرات وبعضها البعض دون تناول المتغيرات بالشكل الذى سوف تتناوله الدراسة الحالية .

- لا توجد أى دراسة أجنبية أو عربية – فى حدود علم الباحثة – تناولت الأثر المنظم لتغطية المحللين الماليين على الدور الوسيط لقصر النظر الإدارى فى علاقة الملكية الحكومية بجودة التقارير المالية ، فقد تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين أجزاء من المتغيرات وبعضها البعض دون تناول المتغيرات بالشكل الذى سوف تتناوله الدراسة الحالية .

- كما توصلت الباحثة لأهم الخطوط الفاصلة بين دراستها وباقي الدراسات السابقة ، والتي سوف تكون محل إختبار فى الدراسة الإمبريقية والتي يمكن تلخيص أهمها فى النقاط التالية:

1- إختبار الأثر المنظم لتغطية المحللين الماليين فى العلاقة بين الأنماط الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية نتيجة عدم استقرار الأدلة البحثية حول هذه العلاقة ، أى دراسة مدى تتوقف هذه العلاقة على بعض الممارسات الأخرى المستخدمة فى تقييم جودة التقارير المالية مثل تغطية المحللين الماليين.

2- إختبار الأثر المنظم لتغطية المحللين الماليين فى العلاقة بين الملكية سواء الحكومية وقصر النظر الإدارى نتيجة عدم استقرار الأدلة البحثية حول هذه العلاقة ، أى دراسة مدى توقف هذه العلاقة على بعض الممارسات الأخرى مثل تغطية المحللين الماليين.

وفى ضوء العرض السابق لدراسات المجموعة الأولى يتضح للباحثة وجود تباين فى تأثير الملكية الحكومية على جودة التقارير المالية ، وقد يُشير ذلك إلى عدم قيام الملكية الحكومية فى حد ذاتها بتحسين جودة التقارير المالية ، الأمر الذى يجعل من تأثيرها على جودة التقارير المالية أمراً مرهوناً بتطبيق ممارسات معينة قد تكون منظمة لهذا الأثر.

وفى ضوء تعارض النتائج التى توصلت إليها الدراسات التى أهتمت بدراسة العلاقة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية ما بين وجود أثر موجب أو سالب أو عدم وجود أثر ، ومن العرض السابق لدراسات المجموعة الثالثة التى تناولت أثر تغطية المحللين الماليين على جودة التقارير المالية ؛ توصلت إلى قدرة تغطية المحللين الماليين على تخفيض ممارسات إدارة الأرباح الإنتهازية من خلال زيادة عدد المحللين المتابعين للشركة لقدرة المحللين الماليين على القيام بدور رقابى فعال على سلوكيات المدراء مما يُحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين وبالتالي تتحسن جودة التقارير المالية ، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الرئيسى الأول فى صيغة الفرض العدم كما يلى :

**الفرض الرئيسى الأول (ف1) : لا يوجد تأثير لتغطية المحللين الماليين على العلاقة المباشرة بين**

**الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية فى الشركات المساهمة المصرية.**

و فى ضوء العرض السابق لدراسات المجموعة الثانية يتضح للباحثة وجود تباين فى تأثير الملكية الحكومية على قصر النظر الإدارى، وقد يُشير ذلك إلى عدم قيام الملكية الحكومية فى حد

ذاتها بدفع المدراء لإتباع الممارسات الإنتهازية لقصر النظر الإدارى ، الأمر الذى يجعل من تأثيرها على قصر النظر الإدارى أمراً مرهوناً بتطبيق ممارسات معينة قد تكون منظمة لهذا الأثر . وفى ضوء تعارض النتائج التى توصلت إليها الدراسات التى أهتمت بدراسة العلاقة بين الملكية الحكومية وقصر النظر الإدارى ما بين وجود أثر موجب أو سالب أو عدم وجود أثر ، ومن العرض السابق لدراسات المجموعة الرابعة التى تناولت أثر تغطية المحللين الماليين على قصر النظر الإدارى؛ التى توصلت إلى قدرة تغطية المحللين الماليين على تخفيض ممارسات قصر النظر الإدارى، حيث يقوم المحللون الماليون بدور الوسيط في نقل المعلومات مما يدفع المدراء إلى زيادة استثماراتهم طويلة الأجل لقدرة المحللين الماليين على نقل المعلومات عن هذه الاستثمارات إلى المساهمين مما يُحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين ، وتنخفض ممارسات قصر النظر الإدارى وبالتالي تتحسن جودة التقارير المالية ، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الرئيسى الثانى فى صيغة الفرض العدم كما يلى :

**الفرض الرئيسى الثانى (ف2) : لا توجد علاقة غير مباشرة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية من خلال توسط قصر النظر الإدارى فى الشركات المساهمة المصرية وبمشروطة تغطية المحللين الماليين.**

### **القسم الثالث: الدراسة الإمبريقية**

يهدف هذا القسم إلى بيان تصميم الدراسة الإختبارية والتي تشمل -عرض متغيرات البحث وكيفية قياسها - تحديد نماذج البحث - مجتمع وعينة البحث، اختبار فروض البحث، ويلي ذلك عرض وتفسير النتائج التي توصل إليها البحث، وذلك من خلال النقاط التالية:

#### **1- عرض متغيرات البحث وكيفية قياسها إجرائياً:**

فى ضوء فروض البحث يمكن تحديد المتغيرات الرئيسية للدراسة وكيفية قياسها إجرائياً كما يلى :

**(1/1). المتغير التابع جودة التقارير المالية \* (AFRQ) :** وفقاً لدراسة (Raposo et al.,2011) يتم قياس جودة التقارير المالية باستخدام سبع سمات لجودة التقارير المالية مصنفة فى مجموعتين ( مقاييس محاسبية ومقاييس سوقية) وذلك كما يلى :

\*-(AFRQ) : إختصار للأحرف الأولى من المصطلح الإنجليزي *An aggregate measure of Financial Reporting Quality* "والذى يعنى مقياس مجمع لجودة التقارير المالية .

1/1/1- المقاييس المحاسبية لجودة التقارير المالية وتشمل (جودة الإستحقاقات ، الإستمرارية ، القدرة على التنبؤ ، وتمهيد الأرباح).

1/ 2/2 - المقاييس السوقية لجودة التقارير المالية وتشمل ( الملاءمة القيمة، التوقيت المناسب، والتحفظ).

1/1/3- المقياس المجمع لجودة التقارير المالية..... ويتم عرض كل منها كما يلي :

1/1/1- المقاييس المحاسبية لجودة التقارير المالية (Accounting-based Financial Reporting attributes) وتشمل:

1/1/1/1- جودة الإستحقاقات (Accruals quality) : يتم الإعتماد علي الإستحقاقات الإختيارية

كمقياس عكسي لجودة الإستحقاقات ويتم قياسه بالقيمة المطلقة المقدره بواسطة نموذج (Jones) المعدل علي النحو التالي (Dechow et al., 2002):

- تقدير إجمالي الإستحقاقات ( $TAC_{i,t}$ ) (Total Accruals) من خلال المعادلة التالية :

يتم تحديد قيمة إجمالي الاستحقاقات من خلال مدخل التدفق النقدي كما يلي :

$TAC_{i,t} =$  صافي الدخل قبل البنود غير العادية ( $N_{i,t}$ ) - التدفقات النقدية التشغيلية ( $CFO_{i,t}$ ).

- تقدير الإستحقاقات الإختيارية ( $DA_{i,t}$ ): عن طريق طرح الإستحقاقات غير الإختيارية من إجمالي

الإستحقاقات ( $TA_{i,t}$ ) ، يتم تشغيل نموذج جونز المعدل بعد تحديد قيم متغيراته، بالإضافة إلى قسمة جميع متغيرات النموذج على إجمالي أصول الشركة في الفترة السابقة لإلغاء أثر الفروق في

$$\frac{TAC_{i,t}}{A_{i,t-1}} = B_1 \left( \frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + B_2 \left( \frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + B_3 \left( \frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + \varepsilon_{i,t}$$

أحجام الشركات ، وذلك على النحو التالي :

$TAC_{i,t}$ : إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في الفترة المالية (t).

$\Delta REV_{i,t}$ : التغير في إيرادات الشركة (i) خلال الفترة (t).

$\Delta REC_{i,t}$ : التغير في المدينين الشركة (i) خلال الفترة (t)

$PPE_{i,t}$ : إجمالي الآلات والمعدات والتجهيزات للشركة (i) في الفترة (t).

$A_{i,t-1}$ : إجمالي الأصول للشركة (i) في الفترة (t-1)

2/1/1- إستمرارية الأرباح (Earnings persistence) : تقاس إستمرارية الأرباح لكل شركة من شركات العينة من خلال مقياس باستخدام القيمة المطلقة لمعامل الانحدار  $\phi_1$  المتحصل عليها من النموذج التالي بإشارة مخالفة (Dierynck and Verriestb, 2020):

$$(\text{Earnings}_{i,t} / A_{i,t-1}) = \phi_0 + \phi_1 (\text{Earnings}_{i,t-1} / A_{i,t-1}) + v_{i,t} \quad (2)$$

حيث أن:

$\text{Earnings}_{i,t}$ : أرباح الشركة فى نهاية الفترة  $t$  ،  $v_{i,t}$ : الإنحراف المعياري للبقاى وترتبط قيم  $\phi_1$  بإستمرارية الأرباح عكسياً .

3/1/1- القدرة على التنبؤ (Earnings predictability) : حددت دراسة القدرة على التنبؤ بالأرباح على أساس قيمتها الماضية ، ولذلك تقاس قابلية الأرباح للتنبؤ بها بالإنحراف المعياري للبقاى  $v_{i,t}$  المتحصل عليها من نموذج رقم (2) بإشارة مخالفة، وتعنى القيم المنخفضة للإنحراف المعياري للبقاى إلى أرباح ذات جودة أعلى وأكثر قدرة على التنبؤ وذلك لكل شركة من شركات العينة (عبدالفتاح ، 2020).

4/1/1- تمهيد الأرباح (Earnings smoothness) : يقاس تمهيد الأرباح بنسبة الإنحراف المعياري لصافى الربح على الإنحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية (CFO) بإشارة مخالفة ، وتشير القيم الأكبر للتمهيد إلى جودة تقارير مالية أقل (عبدالفتاح ، 2020) :

$$\text{SMOOTH}_{i,t} = -(\text{standard deviation of NI}_{i,t}) / (\text{standard deviation of CFO}_{i,t}) \quad (3)$$

يتم حساب تمهيد الأرباح من خلال قيمة لكل شركة من شركات العينة .

2 /1/1- المقاييس السوقية لجودة التقارير المالية (Market-based Financial Reporting attributes) وتشمل:

1/2/1/1- الملاءمة القيمية (Value relevance): يستدل على وجود ملاءمة قيمية (تحديداً ربحية السهم ، القيمة الدفترية للسهم ) عند تفسير أسعار الأسهم بقيمة معامل الإستجابة الخاص بكل متغير ، أو بقيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) الخاص بالنموذج (Ohlson,1995) كما يلى:

$$P_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 BVps_{i,t} + \alpha_2 EPS_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \quad (4)$$

$$R_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 BV_{i,t} + \alpha_2 EPS_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \quad (5)$$

حيث أن :

$P_{i,t}$  : سعر الإقفال للسهم  $i$  فى نهاية السنة  $t$ .

$BVps_{i,t}$ : القيمة الدفترية للسهم  $i$  فى نهاية السنة المالية  $t$ ، ويتم حسابه بقسمة حقوق المساهمين العادية على متوسط عدد الأسهم العادية فى نهاية السنة المالية .

$EPS_{i,t}$ : ربحية السهم  $i$  فى نهاية السنة المالية  $t$  ، ويتم حسابه بقسمة صافى الدخل قبل البنود غير العادية بعد خصم نصيب الأسهم الممتازة فى الأرباح على متوسط عدد الأسهم العادية فى نهاية السنة .

$R_{i,t}$ : عائد السهم للشركة  $i$  فى نهاية الفترة  $t$  ، ويحسب كما يلى : ( سعر سهم الشركة  $i$  فى نهاية الفترة  $t$  - سعر سهم الشركة  $i$  فى نهاية الفترة  $t-1$  + نصيب السهم من التوزيعات فى نهاية الفترة  $t$  ) ÷ سعر سهم الشركة  $i$  فى نهاية الفترة  $t-1$  .

**2/2/1/1- التوقيت المناسب (timeliness):** يقاس التوقيت المناسب من خلال القوة التفسيرية ( $R^2$ ) المعدلة بإشارة مخالفة من خلال معادلة إندثار الأرباح المحاسبية على عوائد الأسهم لكل شركة من شركات العينة كما يلى ( عبدالفتاح ، 2020):

$$X_{i,t} / P_{i,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 R_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \quad (6)$$

حيث أن :

$X_{i,t}$  : ربحية سهم الشركة  $i$  فى نهاية الفترة  $t$  ،  $P_{i,t-1}$  : سعر سهم الشركة  $i$  فى نهاية الفترة  $t-1$  ،  $R_{i,t}$  : عائد سهم الشركة  $i$  فى نهاية الفترة  $t$  .

وكلما أقتربت قيمة معامل الإستجابة أو معامل التحديد ( $R^2$ ) من الواحد الصحيح كلما أنخفض التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية .

**3/2/1/1- التحفظ المحاسبى (Accounting conservatism):** سوف تتبع الدراسة الحالية منهج (Khan and Watts,2009) لقياس التحفظ المحاسبى لكل شركة من شركات العينة على النحو التالى :

$$X_i = \beta_1 + \beta_2 D_i + \beta_3 R_i + \beta_4 D_i R_i + \varepsilon_i \quad (7)$$

حيث أن:

$X_i$  : ربحية سهم الشركة ،  $D_i$ : متغير وهمى يأخذ الواحد عندما  $R_i > 0$  (الصر) ، ويأخذ (الصر) بخلاف ذلك ،  $R_i$  : عائد سهم الشركة .

$$\beta_3 = \mu_1 + \mu_2 \text{Size}_i + \mu_3 \text{M/B}_i + \mu_4 \text{Lev}_i \quad (8).$$

$$\beta_4 = \lambda_1 + \lambda_2 \text{Size}_i + \lambda_3 \text{M/B}_i + \lambda_4 \text{Lev}_i \quad (9).$$

$$\begin{aligned} X_i / P_{i,t-1} = & \beta_1 + \beta_2 D_i + R_i (\mu_1 + \mu_2 \text{Size}_i + \mu_3 \text{M/B}_i + \mu_4 \text{Lev}_i) + D_i R_i (\lambda_1 + \lambda_2 \text{Size}_i + \\ & \lambda_3 \text{M/B}_i + \lambda_4 \text{Lev}_i) + (\delta_1 \text{Size}_i + \delta_2 \text{M/B}_i + \delta_3 \text{Lev}_i + \delta_4 D_i \text{Size}_i + \delta_5 D_i \text{M/B}_i + \\ & \delta_6 D_i \text{Lev}_i) + \varepsilon_i \quad (10) \end{aligned}$$

$P_{i,t-1}$  : سعر سهم الشركة في بداية الفترة  $t$  ،  $\text{Size}$  : حجم الشركة ،  $\text{Lev}$  : مديونية الشركة .

وسوف يتم قياس لتحفظ المحاسبى من خلال القيمة المطلقة (C-Score) كما يلي :

$$\text{C-Score} = |\lambda_1 + \lambda_2 \text{Size}_i + \lambda_3 \text{M/B}_i + \lambda_4 \text{Lev}_i|.$$

3/1/1- لحساب مقياس جودة التقارير المالية المجمع "AFRQ" : وفقاً لدراسات Raposo et

(al.,2011) ، (Li et al.,2010) يتم حساب المقياس المجمع لجودة التقارير المالية كما يلي :

1-3/1/1- حساب قيمة كل خاصية ممن الخصائص السبعة لجودة التقارير المالية سواء على مستوى المقاييس المحاسبية (جودة الإستحقاقات ، الإستمرارية ، القدرة على التنبؤ ، وتمهيد الأرباح ) / أو على مستوى المقاييس السوقية التي تشمل ( الملائمة القيمية ، التوقيت المناسب ، والتحفظ) لكل شركة من شركات العينة .

2-2/3/1/1- ثم نقوم بحساب العُشير (\*Decile) لكل خاصية من الخصائص السبعة لجودة التقارير المالية فمثلاً يتم تقسيم الشركات وفقاً لخاصية التحفظ المحاسبى إلى عشرة مستويات ، ويتم تكرار هذه الخطوة مع كل خاصية .

4-4/3/1/1- ثم نقوم بتحديد العُشير الذى تقع فيه الشركة على مستوى كل خاصية .

5-5/3/1/1- نقوم بتجميع التصنيف العشرى الذى تقع فيه الشركة بالنسبة للسبعة خصائص لجودة التقارير المالية .

6-6/3/1/1- يتم قسمة مجموع التصنيف العشري الذى حصلت عليه الشركة بالنسبة لكل خاصية من خصائص جودة التقارير المالية على عدد الخصائص وهو (7) ينتج رقم هو جودة التقارير المالية المجمعة .

\*العُشير ( $D_i$ ): هو مقياس إحصائي يتم فيه تقسيم البيانات إلى عشرة أقسام مثلاً العُشير الأول  $D_1$ : وهو القيمة التي يسبقها عشر البيانات ويتبعها

(9/10) من البيانات هكذا حتى القيمة العاشرة، ويتم حسابه من خلال المعادلة  $D_k = L + \frac{kn}{f_2} - XH$  حيث أن  $L$  تمثل الحد الأدنى لفئة العشير ،  $n$  تمثل عدد التكرارات ،  $f_1$  التكرار المتجمع المساعد للفئة السابقة للعشير ،  $f_2$  تكرار فئة العشير ،  $H$  طول الفئة .



جودة التقارير المالية المجمعة =  $\frac{\text{مجموع التصنيف العشري لكل خاصية من خصائص جودة التقارير المالية}}{\text{عدد خصائص المقياس المجمع لجودة التقارير المالية (سبعة خصائص)}}$

$$A_{FRQ_i} = \frac{\sum D K_i}{7}$$

حيث :

**AFRQ<sub>i</sub>** : جودة التقارير المالية المجمعة للشركة i.

$\sum D K_i$  : مجموع التصنيف العشري لكل خاصية من خصائص جودة التقارير المالية

للشركة i.

7/3/1 - تشير التصنيفات الأعلى إلى مستويات أعلى من جودة التقارير المالية، والعكس صحيح .

(2/1) المتغير المستقل : الملكية الحكومية (GOV): تقاس بنسبة الأسهم المملوكة للقطاع الحكومي إلى إجمالي الأسهم المصدرة (Baloria, 2014).

(3/1) - المتغير الوسيط : قصر النظر الإداري (Moq): قصر النظر الإداري مفهوم متعدد الأبعاد ، ليس له مقياس مقبول عالمياً، أحد الأهداف المحتملة لممارسة قصر النظر الإداري هو خفض الإستثمارات طويلة الأجل، حيث يكون لدى المدير التنفيذي دافع لتقليص / تأجيل المشاريع الإستثمارية التي تولد قيمة على المدى الطويل ، من أجل تحقيق أرباح قصيرة الأجل وتدعيم أسعار الأسهم .

ويشير (Kraft et al., 2017) أن الإستثمارات الرأسمالية التي تولد قيمة في الأجل الطويل ، تعكس الإفصاح عن التقارير المرحلية وقصر النظر في الإستثمار الناقص ، حيث أن المدراء التنفيذيين يعترفون بخفض النفقات الرأسمالية وتجنب نفقات صيانة الآلات من أجل تحقيق هدف الربح قصير الأجل ، وأشار (Asker et al., 2015, Kajuter et al., 2018) ، أن قصر النظر الإداري يُلاحظ في شكل إنخفاض النفقات الرأسمالية ، وإنخفاض الأصول الثابتة ، ووجد (Brochet et al., 2015) أن الشركات التي تمارس قصر النظر الإداري تستثمر أقل في البحث والتطوير والإعلان ، مما يشير أن هذه الشركات تُضحى بالإستثمارات طويلة الأجل لزيادة أدائها المالي الحالي إلى أقصى حد.

وطبقاً لـ (Brochet et al., 2015) ، (Kraft et al., 2017) تستخدم هذه الدراسة مقياس التغير في الإنفاق الرأسمالي مقسوماً على إجمالي الأصول ، فإذا كانت هذه القيمة أكبر من أو تساوى وسيط

العينة لكل قطاع لا يكون هناك قصر النظر و يأخذ القيمة ( صفر ) ، و إذا كانت هذه القيمة ( الإنفاق الرأسمالى إلى إجمالى الأصول ) أقل من وسيط العينة لكل قطاع يأخذ قصر نظر الإدارى القيمة ( واحد ) ، إلا أن نماذج (Hayes,2017) لا تقبل متغيرات وسيطة وهمية لذلك قامت الباحثة باستخدام القيم الناتجة عن مقياس التغيير في الإنفاق الرأسمالى مقسوماً على إجمالى الأصول كمؤشر عكسي لقصر النظر الإدارى .

(4/1)- المتغير المنظم : تغطية المحللين الماليين : والتي تعمل على حماية مصالح أصحاب المصالح (Miller, 2006)، ( Gillan ,2006)، وتقاس بعدد المحللين الماليين المتابعين للشركة  $i$  خلال الفترة  $t$  (عبدالرحيم، 2022، : 422).

(5/1) – المتغيرات الضابطة : قد توجد بعض العوامل المرتبطة بالشركة والتي قد تؤثر على المتغير التابع ( جودة التقارير المالية)، ولكنها لا تدخل فى نطاق البحث، لذلك سيتم إدراجها كمتغيرات رقابية لعزل أثرها، وهى تتمثل فى التالى:

جدول رقم (1)  
المتغيرات الضابطة ومبررات الإضافة

المتغيرات الضابطة ومبررات الإضافة	
حجم الشركة (FSIZ <sub>it</sub> )	
القياس الإجراءى	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالى أصول الشركة فى نهاية العام .
مبرر الإضافة	يتوقع أن يرتبط حجم الشركة بعلاقة موجبة مع جودة التقارير المالية، حيث تتمتع الشركات كبيرة الحجم بزيادة عدد مستثمريها وبالتالي تقدم تقارير مالية عالية الجودة لجذب المزيد من المستثمرين إليها، وكذلك لتفادى مخاطر التدخل الحكومى والتكاليف السياسية، كما قد تقبل تلك الشركات على التقليل من سلوك قصر النظر الإدارى خوفاً على سمعتها فى السوق، بينما قد يحدث العكس وتقبل تلك الشركات على إتباع سلوك قصر النظر الإدارى لتلبية توقعات العدد الكبير من المحللين الذين يتابعونها .
الرافعة المالية (LEV <sub>it</sub> )	
القياس الإجراءى	نسبة الديون إلى إجمالى الأصول .
مبرر الإضافة	يتوقع أن ترتبط الرافعة المالية سلباً بجودة التقارير المالية، لأنه قد تزداد لدى هذه الشركات الرغبة فى إدارة الأرباح لمقابلة إشتراطات المديونية ، كما قد تتورط هذه الشركات فى سلوك قصر النظر الإدارى لرغبتها فى إظهار أرباح قصيرة الأجل لتحسين سمعتها لدى المقرضين .
معدل العائد على الأصول ROA <sub>it</sub>	
القياس الإجراءى	صافى الربح بعد الضرائب إلى إجمالى الأصول .
مبرر الإضافة	يتوقع أن تكون هناك علاقة سالبة بين معدل العائد على الأصول وجودة التقارير المالية ، حيث قد تعتمد

الإدارة بإدارة الأرباح لإظهار معدل أعلى للعائد على الأصول ، وبالتالي يزداد قصر النظر الإدارى فى هذه الشركات بإظهار أرباح مرتفعة للفترة الحالية وذلك لزيادة معدل العائد على الأصول .	
فرص النمو (GRO <sub>it</sub> )	
القياس الإجرائى	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية .
مبرر الإضافة	يتوقع أن تتمتع الشركات ذات النمو المرتفع بتقارير مالية عالية الجودة ، لجذب مزيد من المستثمرين ورؤس الأموال لديها لتنفيذ المزيد من المشروعات الإستثمارية ، كما يتوقع أن يقل سلوك قصر النظر الإدارى فى الشركات ذات النمو المرتفع لأنه يكون لديها خطط إستثمارية طويلة الأجل .

## 2- نماذج البحث :

تعتمد الباحثة فى إختبار فروض الدراسة على استخدام تحليل العمليات الشرطية Conditional process analysis وخاصة نموذج الوساطة الشرطية على مرحلة واحدة Moderated mediation model وهو النموذج رقم (8) فى (Process Hayes) من الـ (99) نموذجًا المستخدمين فى تحليل العمليات الشرطية والتي يتم تطبيقها على بيانات شركات العينة محل الدراسة

### 1/2 - صياغة نماذج البحث:

تعتمد الدراسة الحالية على نموذج وساطة شرطية لإختبار العلاقة بين أنماط الملكية وجودة التقارير المالية بشكل متكامل ، وهو النموذج رقم (8) فى (Process Hayes) ، وحيث أن هذا النموذج لايقبل إلا متغير مستقل واحد ومتغير منظم واحد ، وذلك على النحو التالى :

**1-1/2- المعادلة الأولى:** تحدد الأثر الشرطى للمتغير المنظم تغطية المحللين الماليين على الجزء الأول من المسار الوسيط الخاص بالعلاقة بين الملكية الحكومية وقصر النظر الإدارى من خلال تحديد معاملات أثر تفاعل المتغير المستقل مع المتغير المنظم على المتغير الوسيط.

$$Moq = i_M + a_1 GOV_i + a_2 Anls_i + a_3 GOV_i Anls_i + a_4 Size + a_5 Lev + a_6 GRO + a_7 ROA + \varepsilon_M \quad (1).$$

: (مشارك) معامل GOV<sub>i</sub> وبأخذ

$$i_M + (a_1 + a_3 Anls_i) GOV_i + a_2 Anls_i + a_4 Size + a_5 Lev + a_6 GRO + a_7 ROA + \varepsilon_M \quad (2)$$

حيث أن:

Moq: قصر النظر الإدارى ( متغير وسيط ) ، GOV<sub>i</sub> : الملكية الحكومية للشركة i ، Anls<sub>i</sub> : المتغير المنظم المتمثل فى تغطية المحللين الخارجيين للشركة i .

$a_1$  ،  $a_2$  ،  $a_3$  : معاملات الانحدار بين المتغير المستقل (الملكية الحكومية) ، المتغير الوسيط ( قصر النظر الإداري) . . . . . ( المسار الوسيط).

$a_4$  Size : أثر المتغير الضابط ( حجم الشركة ) على المتغير الوسيط .

$a_5$  Lev : أثر المتغير الضابط ( الرفع المالي ) على المتغير الوسيط.

$a_6$  GRO : أثر المتغير الضابط ( فرص النمو ) على المتغير الوسيط.

$a_7$  ROA : أثر المتغير الضابط ( معدل العائد على الأصول ) على المتغير الوسيط.

$\epsilon_M$  : المتبقى إحصائياً من تقدير المعادلة (1) ( الخطأ العشوائى ).

2- /1/2- المعادلة الثانية: تحدد الأثر الشرطى للمتغير المنظم (تغطية المحللين الماليين) على المسار المباشر للعلاقة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية من خلال تحديد معاملات أثر تفاعل المتغير المستقل مع المتغير المنظم على المتغير التابع بالإضافة إلى معامل أثر المتغير الوسيط على المتغير التابع.

$$RQ = i_Y + \epsilon_1 GOV_i + \epsilon_2 Anls_i + \epsilon_3 GOV_i Anls_i + b_1 Moq + \epsilon_4 Size + \epsilon_5 Lev + \epsilon_6 GRO + \epsilon_7 ROA + \epsilon_{RQ} \quad (2) \text{ ( : معامل مشترك } GOV_i \text{ وبأخذ )}$$

$$= i_Y + (\epsilon_1 + \epsilon_3 Anls_i) GOV_i + \epsilon_2 Anls_i + b_1 Moq + \epsilon_4 Size + \epsilon_5 Lev + \epsilon_6 GRO + \epsilon_7 ROA + \epsilon_{RQ} .$$

حيث أن :

$RQ$  : المتغير التابع المتمثل في جودة التقارير المالية لكل شركة من شركات العينة .

$\epsilon_1 GOV_i$  : الأثر المباشر بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية .

$\epsilon_2 Anls_i$  : الأثر المباشر للمتغير المنظم " تغطية المحللين الماليين على جودة التقارير المالية " .

$\epsilon_3 GOV_i Anls_i$  : الأثر التفاعلى لتغطية المحللين الماليين كمتغير منظم على العلاقة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية .

$b_1 Moq$  : يمثل أثر المتغير الوسيط قصر النظر الإداري على جودة التقارير المالية .

$\epsilon_4 Size$  : أثر المتغير الضابط ( حجم الشركة ) على المتغير التابع .

$\epsilon_5 Lev$  : أثر المتغير الضابط ( الرفع المالي ) على المتغير التابع .

$\epsilon_6 GRO$  : أثر المتغير الضابط ( فرص النمو ) على المتغير التابع .

$\epsilon_7 ROA$  : أثر المتغير الضابط ( معدل العائد على الأصول ) على المتغير التابع .

$E_{RQ}$  : المتبقى إحصائياً من تقدير المعادلة (2) ( الخطأ العشوائى ).

ومن خلال النموذجين السابقين يمكن الحصول على الأثر المباشر والأثر غير المباشر الشرطى والأثر الكلى لأنماط الملكية على جودة التقارير المالية كما يلى :

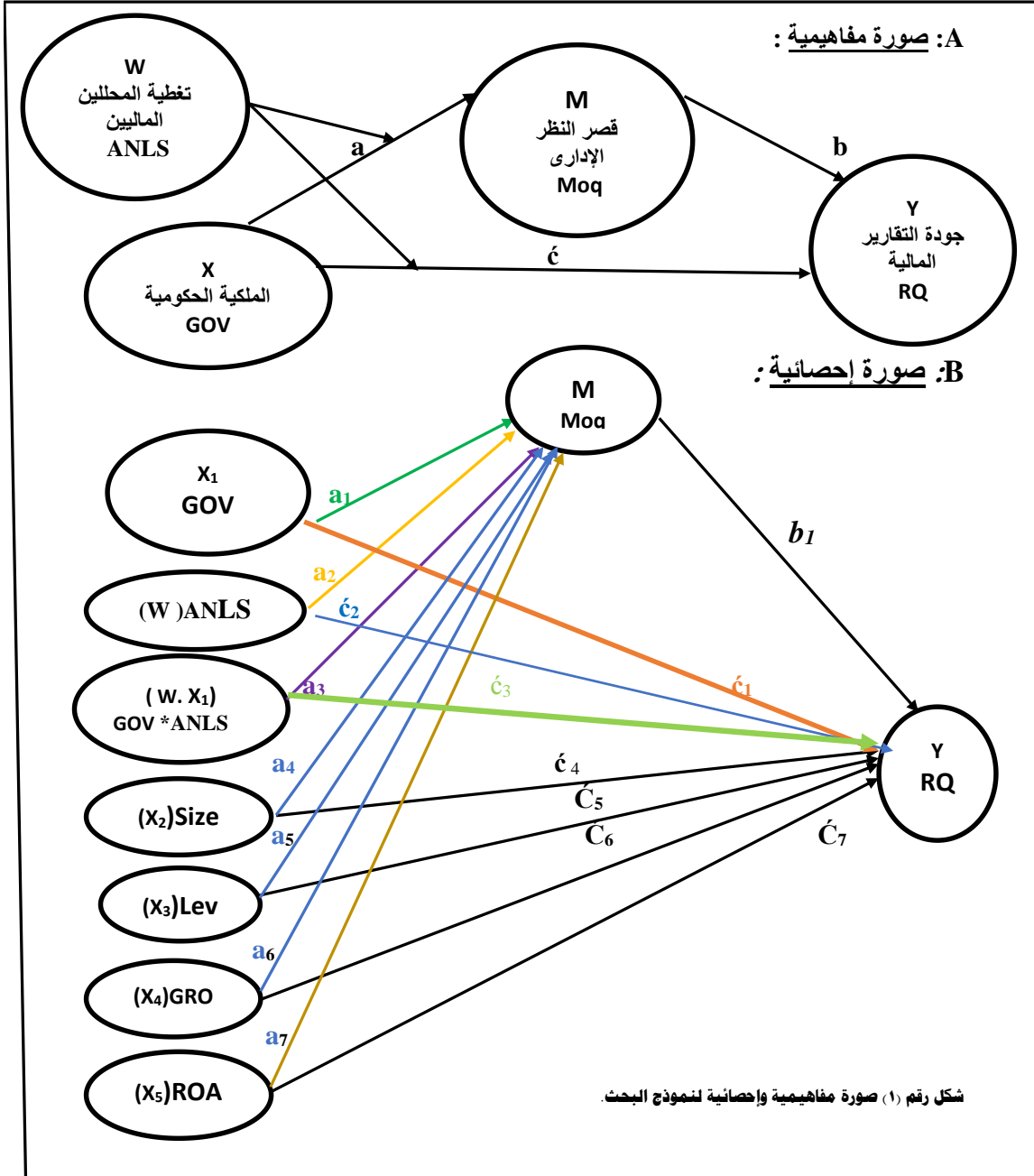
• من المعادلة (2) يقاس الأثر المباشر للملكية الحكومية على جودة التقارير المالية:  $(\hat{c}_1 + \hat{c}_3 Anls_i)$

• يُقاس الأثر غير المباشر الشرطى (للملكية الحكومية) على جودة التقارير المالية من خلال قصر النظر الإدارى بناتج تأثير التفاعل بين الملكية الحكومية وتغطية المحللين الماليين على قصر النظر الإدارى في المعادلة (1) وتأثير قصر النظر الإدارى على جودة التقارير المالية في المعادلة (2):

$$(a_1 + a_3 Anls_i) b_1 = a_1 b_1 + a_3 b_1 Anls_i \quad (3).$$

- $( a_1 b_1 + a_3 b_1 Anls_i )$  : هو الأثر غير المباشر الشرطى (للملكية الحكومية) على جودة التقارير المالية من خلال قصر النظر الإدارى ، وهو ناتج تأثير التفاعل بين الملكية الحكومية وتغطية المحللين الماليين على قصر النظر الإدارى ، ويمثل دالة خطية للمتغير المنظم  $(w_i)$ ، والوزن النسبى لهذا المتغير في هذه الدالة هو  $(a_3 b_1)$  وهو معامل الوساطة الشرطية للملكية الحكومية على جودة التقارير المالية .
- كما أن معامل التأثير الشرطى المباشر الخاص بأثر تغطية المحللين الماليين على العلاقة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية يُقاس من خلال :  $(\hat{c}_1 + \hat{c}_3 Anls_i)$  .
- الأثر الكلى للملكية الحكومية على جودة التقارير المالية  $(C) =$  (الأثر المباشر + الأثر غير المباشر الشرطى).

ويوضح الشكل التالي تصور مبدئي للنموذج البياني للبحث:



## 2/2- الاستدلال الإحصائي وإختبار الفرضيات :

فى ضوء نموذج العمليات الشرطية ، يتم إختبار معنوية تأثير المتغير المستقل (X) ( الملكية الحكومية ) على المتغير التابع (Y) ( جودة التقارير المالية ) من خلال متغير وسيط (M) ( قصر النظر الإدارى) من خلال إختبار معنوية معاملات الوساطة الشرطية من خلال فترة ثقة لتوزيع المعاملات وهو ما يُعرف بطريقة المعاينة المتكررة Bootstrap Approach مع الإرجاع ، وذلك من خلال سحب عينة عشوائية حجمها (n) من مفردات العينة الأصلية والتي حجمها (N) لعدد (k) من المرات ( وصولاً إلى 10000 مرة ) ، ويتم تقدير الأثر غير المباشر فى كل مرة وترتيبه تصاعدياً، ثم بناء فترة ثقة وتقدير الحد الأدنى والحد الأعلى لها ، فإذا كانت فترة الثقة لا تحتوى على الصفر ، بمعنى أن هناك إتفاق بين إشارتى الحدين الأدنى والأعلى ، يُعنى ذلك أن الأثر غير المباشر معنوى ، أما إذا كانت فترة الثقة تحتوى على الصفر ، بمعنى أن هناك إختلاف بين إشارتى الحدين الأدنى والأعلى، يعنى ذلك أن الأثر غير المباشر غير معنوى (Hayes and Rockwood,2020).

### 4-مجتمع وعينة وفترة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة الحالية فى الشركات المساهمة المقيدة والمتداول أسهمها ببورصة الأوراق المالية المصرية والبالغ عددها 218 شركة والموزعة على 17 قطاع اقتصادى مختلف خلال فترة الدراسة بين عامى 2017 و 2022 وقد أعتمدت الباحثة على هذه الفترة أثناء إجراء الدراسة الإختبارية لحداثة بياناتها ، ولكن تم استبعاد تسعة قطاعات إقتصادية مختلفة وذلك للأسباب التالية:

- تم استبعاد البنوك والمؤسسات المالية نظراً لطبيعتها الخاصة وطبيعة تقاريرها المالية التى تخضع لأحكام ومقررات لجنة بازل، بالشكل الذى يجعلهما يختلفان عن باقى الشركات فى القطاعات الأخرى .  
- تم استبعاد الشركات التى تنتمى للقطاعات الخاصة ( بالاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات ، المرافق ، خدمات النقل والشحن ، الخدمات التعليمية ، خدمات ومنتجات صناعية وسيارات ، تجارة وموزعون، المقاولات والإنشاءات الهندسية) ، وذلك لعدم توافر العدد الكافى من الشركات داخل تلك القطاعات .

وسوف تعتمد الباحثة فى إختبار فرضيات الدراسة الحالية على سحب عينة غير عشوائية مُيسرة مكونة من 95 شركة من تلك الشركات المُقيدة ، وذلك بواقع 570 مشاهدة (95 شركة 6X سنوات

لكل شركة ) خلال فترة الدراسة بما يعادل 43.6 % من إجمالي عدد شركات مجتمع الدراسة، وذلك بعد استبعاد القطاعات والشركات التي لم تتوفر بياناتها الكاملة للسلسلة الزمنية المطلوبة، ويوضح الجدول رقم (2) التوزيع القطاعي لعينة الدراسة خلال فترة الدراسة وذلك كما يلي:

**جدول رقم (2)  
التوزيع القطاعي لعينة البحث**

م	القطاع	إجمالي عدد شركات القطاع	عدد شركات القطاع وفقاً لعينة الدراسة	نسبة شركات عينة الدراسة إلى إجمالي عدد شركات كل قطاع
1	موارد أساسية	16	14	87,5%
2	منسوجات وسلع معمرة	9	6	66,7%
3	مواد البناء	15	10	66,7%
4	مقاولات وإنشاءات هندسية	11	7	63,64%
5	رعاية صحية وأدوية	18	11	61%
6	سياحة وترفيهية	18	9	50%
7	عقارات	29	17	58,65%
8	أغذية ومشروبات وتبغ	29	21	72,4%
	الإجمالي	135 شركة	95 شركة	70,37%

#### 5- مصادر الحصول على بيانات البحث:

- اعتمدت الباحثة في الحصول على البيانات اللازمة لإتمام الدراسة الحالية على ثلاث مصادر رئيسية هم:
- شركة مصر لنشر المعلومات للحصول على : التقرير المالي السنوي للشركة ، وتقارير مجلس الإدارة ، ومحاضر اجتماع الجمعية العامة ( عادية / غير عادية ) للشركة .
  - موقع البورصة المصرية ([www.egx.com.eg](http://www.egx.com.eg)) وذلك للحصول على تقارير لجنة المراجعة ، وهياكل الملكية ، وتقارير الإفصاح لكل شركة.
  - الهيئة العامة لسوق المال للحصول على أسعار الأسهم .

#### 6- الإحصاءات الوصفية :

يعرض الجدول رقم (3) أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة والتي تتضمن أعلى وأدنى قيمة والمتوسط والانحراف المعياري ، وذلك بهدف التعرف على خصائص متغيرات الدراسة على مستوى شركات العينة خلال فترة الدراسة.



**جدول رقم (3)**  
**الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث**

متغيرات الدراسة		عدد المشاهدات	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الإنحراف المعياري
المتغير التابع	جودة التقارير المالية	570	2.57	8,857	5.5	1,040
المتغير الوسيط	قصر النظر الإداري	570	-0,2335	0,33499	0,0026	0,0397
المتغير المستقل	الملكية الحكومية	570	صفر	0,920	0,2052	0,772
المتغير المنظم	تغطية المحللين الماليين	570	صفر	12	2,526	3,28
المتغيرات الضابطة	حجم الشركة	570	16,41	25,03	20,556	1,573
	الرفع المالي	570	3,488	0,00104	0,4865	0,3202
	فرص النمو	570	-7,369	387,195	2,827	18,17
	معدل العائد على الأصول	570	-1,679	0.4047	0,4388	0,1189

**بالنظر إلى الجدول رقم (3) نجد أن :**

- مستوى جودة التقارير المالية وفقاً للمقياس المجمع على مستوى شركات العينة يتراوح بين (2.57، 8.857) وذلك بمتوسط يبلغ 5.5 ، وإنحراف معياري قدره 1,040 ، مما يُعنى أن شركات العينة في المتوسط تتميز بجودة تقاريرها المالية.
- فيما يتعلق بالمتغير الوسيط المتمثل في قصر النظر الإداري الذي تراوحت قيمته بين ( -0,2335 ، 0,33499) على مستوى شركات العينة ، بمتوسط قدره 0,0026 وإنحراف معياري قدره 0,0397 .
- فيما يتعلق بالمتغير المنظم المتمثل في معدل تغطية المحللين الماليين الذي تراوحت قيمته بين ( الصفر ، 12 ) على مستوى شركات العينة ، بمتوسط قدره 2,526 وإنحراف معياري قدره 3,28 .

- فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة تقاربت أحجام شركات العينة خلال فترة الدراسة مقومة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول ، حيث تراوحت أحجام الشركة بين ( 16,41 ، 25,03 ) ، بينما بلغ متوسط أحجام شركات عينة الدراسة 20,556 وبإنحراف معيارى قدره 1,573 ، وبلغ الحد الأدنى للرفع المالى 0,00104 ، بينما بلغ الحد الأقصى 3,488 ، وذلك بمتوسط يبلغ 0,4865 ، وإنحراف معيارى 0,3202 ، وهذا المتوسط يعنى أن متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي هيكل التمويل تساوى 51.35% وتعكس تلك نسبة ميل الشركات بشكل أكبر للإعتماد على حقوق الملكية مقارنة بالديون عند تحديد التشكيلة التي تتكون منها مصادر التمويل، كما يوجد تباين كبير فى معدل فرص النمو بين شركات عينة الدراسة مقومة بمعدل التغير في المبيعات حيث بلغت أدنى قيمة له -7,369 في حين بلغت أقصى قيمة 387,195 ، بمتوسط قدره 2,827 وإنحراف معيارى 18,17 ، بينما بلغ متوسط أداء شركات العينة مقومًا بمعدل العائد على الأصول 0,4388 وبإنحراف معيارى قدره 0,1189 .

#### 7- تحليل الارتباط بين متغيرات البحث :

يعرض الجدول رقم (4) مصفوفة الارتباط بين جميع متغيرات الدراسة ، ويظهر من خلال مصفوفة ارتباط بيرسون أن معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والضابطة أقل كثيراً من 0.9 ، وبالتالي لا توجد علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة أي لا توجد مشكلة ازدواج خطى .

جدول رقم (4)  
مصفوفة إرتباط (بيرسون) للعلاقة بين متغيرات الدراسة .

م	المتغيرات	1	2	3	4	5	6	7	8
1	جودة التقارير المالية ROQ	1							
2	الملكية الحكومية GOV	0,049-	1						
3	فحص النظر الإدارى . Mog	0.045	0,019-	1					
4	تغطية المحالين الماليين Anls	0.033-	*0,104	0,069-	1				
5	حجم الشركة .Size	**0,232-	**0,129	00,083-	**0,560	1			
6	الرفع المالى .Lev	**0,167-	**0,242	0,032	**0,088-	**0,131	1		
7	فرص النمو .GRO	0,008	0,046-	**0,125-	0,018-	0,003-	*0,101	1	
8	معدل العائد على الأصول ROA	*0,097-	**0,182	0,41	**0,195	**0,234	**0,326	0,082-	1

\*\* إرتباط دال عند مستوى معنوية 1% .

\* إرتباط دال عند مستوى معنوية 5% .

**وبالنظر إلى الجدول رقم (4) نجد أنه :**

- توجد علاقة سالبة ومعنوية بين كلاً من (حجم الشركة ، الرفع المالى ، معدل العائد على الأصول ) وجودة التقارير المالية وفقاً للمقياس المُجمع.

- كما يبين الجدول وجود علاقة معنوية موجبة بين الملكية الحكومية وبين كلاً من ( تغطية المحللين الماليين ، حجم الشركة ، فرص النمو ،الرفع المالي ، معدل العائد على الأصول) .
- توجد علاقة معنوية سالبة بين قصر النظر الإدارى و فرص النمو .
- ويوضح الجدول أيضاً وجود علاقة معنوية موجبة بين تغطية المحللين الماليين وكلاً من (حجم الشركة، معدل العائد على الأصول ) ، كما توجد علاقة معنوية سالبة بين تغطية المحللين الماليين والرفع المالي .
- وفى النهاية يوضح الجدول وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم الشركة وكلاً من ( الرفع المالي ، معدل العائد على الأصول ) ، كما توجد علاقة معنوية موجبة بين الرفع المالي وكلاً من ( فرص النمو ، معدل العائد على الأصول) .

#### 8- إختبارات التحقق من صحة نماذج البحث :

تقوم آلية عمل نموذج العمليات الشرطية بالتخلص تلقائياً من بعض المشاكل الإحصائية كما سيتم توضيحه فيما يلى :

#### 1/8- مشكلة عدم إعتدالية الأخطاء العشوائية (Normality):

تحدث هذه المشكلة إذا كانت الأخطاء العشوائية (البواقى ) لمعادلات الانحدار المقدر لا تتبع التوزيع الطبيعي ، بمعنى أن الأخطاء العشوائية يجب أن تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط (صفر) وتباين ثابت في جميع معادلات الدراسة، وهذا هو أحد الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها نموذج العمليات الشرطية ؛ حيث يقوم تلقائياً بالتخلص من القيم الشاذة والمتطرفة ، بمعنى أن الأخطاء العشوائية في معادلات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أو قريبة منه ( Hayes,2018).

#### 2/8- مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation) ، والتحقق من عدم ثبات التباينات (Heteroscedasticity):

من الافتراضات الهامة التي يقوم عليها نموذج الانحدار الخطى المتعدد استقلال الأخطاء عن بعضها البعض أي أن وجود خطأ في مشاهدة معينة يجب ألا يؤثر على الأخطاء في المشاهدات التالية ولا يتأثر بالخطأ في المشاهدات السابقة ، وتحدث مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء نتيجة وجود علاقة ارتباطية بين أخطاء نموذج الانحدار، وإذا تغيرت تباينات الأخطاء (البواقى ) الخاصة بقيم المتغير التابع بتغير قيم المتغيرات المستقلة تحدث مشكلة عدم ثبات التباينات، وحيث أن نموذج العمليات الشرطية يعتمد على الأسلوب الإحصائي *Clustered robust standard errors* الذى

يمكن من استخدام طريقة المربعات الصغرى وتصحيح الأخطاء المعيارية تلقائياً من أثر مشكلتي الارتباط الذاتي بين الأخطاء وعدم ثبات التباينات (Holzhacker et al.,2015).

### 3/8- مشكلة الإزدواج الخطي (Multi- Collinearity) :

تنشأ هذه المشكلة إذا كانت هناك علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة المكونة لنماذج الإنحدار وبعضها البعض ، وكما أظهرت مصفوفة إرتباط بيرسون جدول رقم (4) معاملات الإرتباط بين المتغيرات المستقلة والضابطة أقل كثيراً من 0,9 ، وبالتالي لا توجد علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة أي لا توجد مشكلة إزدواج خطي (Gujarati,2022) .  
مما سبق يعتبر النموذج الذي سيتم استخدامه في إختبار معادلات الدراسة خالي من المشاكل الإحصائية .

### 9- نتائج إختبار فروض البحث :

يقوم النموذج رقم (8) من نماذج تحليل العمليات الشرطية (Hayes,2020) بإختبار فرضيتين رئيسيتين وهما ( فرضية خاصة بالأثر المباشر الشرطي ، وفرضية خاصة بالأثر غير المباشر الشرطي) ، ومن خلال هذا النموذج يتم تقسيم نتائج الدراسة إلى جزئين رئيسيين وذلك كما يلي:  
الجزء الأول : خاص بالأثر المباشر الشرطي *Conditional Indirect effect* للملكية الحكومية على جودة التقارير المالية، وتظهر نتائجه كما بالجدول رقم (5):

جدول رقم (5)

الأثر المباشر الشرطي للملكية الحكومية على جودة التقارير المالية

	Effect	se(HC0)	T	P	LLCI	ULCI
Anls	-2.5263	.0082	3.6810	.0003	.0038	.0126
	0	.0022	1.3316	.1835	-.0010	.0054
	3.2823	-.0057	-2.6317	.0087	-.0099	-.0014

يتضح من الجدول رقم (5) : أن هناك تأثير مباشر معنوي موجب للملكية الحكومية على جودة التقارير المالية عند القيمة (-2.5263) للمتغير المنظم (تغطية المحللين الماليين) ، حيث كانت قيمة التأثير (0.0082)، كما كانت إشارتا الحدين الأعلى والأدنى لفترة الثقة موجبتين (أي أن فترة الثقة لا تتضمن الصفر)، وعندما ازدادت قيمة المتغير المنظم (تغطية المحللين الماليين) لتصبح (3.2823) كان هناك تأثير مباشر معنوي سالب للملكية الحكومية على جودة التقارير المالية ، حيث كانت إشارتا الحدين الأعلى والأدنى لفترة الثقة سالبتين.

مما سبق رفض الفرض العدم الرئيسي (ف 1) القائل بأنه : " لا يوجد تأثير لتغطية المحللين الماليين على العلاقة المباشرة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية بالشركات المساهمة المصرية " ، وقبول الفرض البديل القائل : "وجود تأثير لتغطية المحللين الماليين على العلاقة المباشرة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية بالشركات المساهمة المصرية "، حيث أن أشارتى حدى الثقة متفقتين أي أن فترة الثقة لا تتضمن الصفر ، وذلك عند المستويين (3.2823، -2.5263) لتغطية المحللين الماليين.

الجزء الثانى : خاص بالأثر غير المباشر الشرطى وهو معامل الوساطة الشرطية  $(a_3b_1)$  Index of moderated mediation أي مقدار الأثر غير المباشر الشرطى للملكية الحكومية على جودة التقارير المالية ، وتظهر نتائجه كما بالجدول رقم (6):

جدول رقم (6)

الأثر غير المباشر الشرطى للملكية الحكومية على جودة التقارير المالية

		Effect	BootSE	BootLLCI	BootULCI
Anls	-2.5263	-.0002	.0002	-.0006	0.2046
	0	-.0001	.0002	-.0005	0.1342
	3.2823	.0000	.0001	-.0004	0.0698

يتضح من الجدول رقم (6): أن هناك أثر غير مباشر سالب ولكنه غير معنوى للملكية الحكومية على جودة التقارير المالية من خلال توسط قصر النظر الإدارى عند القيمة (-2.5263) ، (صفر) للمتغير المنظم (تغطية المحللين الماليين) ، حيث كانت قيمتى التأثير بالترتيب هي ( -.0002، -.0001)، كما أن إشارتا الحدين الأعلى والأدنى لفترة الثقة مختلفتين (أي أن فترة الثقة تتضمن الصفر).

ويعرض الجدول رقم (7) مؤشر معامل الوساطة الشرطية ككل لتغطية المحللين الماليين ، وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (7)

معامل الوساطة الشرطية لتأثير الملكية الحكومية على جودة التقارير المالية

	Index	BootSE	BootLLCI	BootULCI
Anls	.0000	.0000	.0000	.0001

يوضح الجدول رقم (7) أن معامل الوساطة الشرطية  $(a_3b_1)$  غير دال معنويًا وفقًا لتغطية المحللين الماليين ؛حيث أن فترة الثقة تتضمن الصفر ، وهذا يعنى أن التأثير غير المباشر للملكية

الحكومية على جودة التقارير المالية من خلال توسيط قصر النظر الإدارى لا يتوقف على تغطية المحللين الماليين .

مما سبق يتم قبول الفرض العدم الرئيسى (ف2) القائل "بعدم وجود علاقة غير مباشرة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية من خلال توسيط قصر النظر الإدارى فى الشركات المساهمة المصرية وبمشروعية تغطية المحللين الماليين، ورفض الفرض البديل القائل" بوجود علاقة غير مباشرة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية من خلال توسيط قصر النظر الإدارى فى الشركات المساهمة المصرية وبمشروعية تغطية المحللين الماليين".

ويمكن للباحثة تلخيص أهم نتائج إختبارات فروض الدراسة كما بالجدول التالى رقم (8) :

#### جدول رقم (8)

#### ملخص نتائج إختبار فروض البحث

نتيجة الإختبار	صيغة الفرض
رفض	ف 1 لا يوجد تأثير لتغطية المحللين الماليين على العلاقة المباشرة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية بالشركات المساهمة المصرية .
قبول	ف2 لا توجد علاقة غير مباشرة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية من خلال توسيط قصر النظر الإدارى فى الشركات المساهمة المصرية وبمشروعية تغطية المحللين الماليين .

#### 10- مناقشة نتائج فروض البحث :

قامت الباحثة من خلال هذا البحث بإختبار فرضيتين رئيسيتين لأثر الملكية الحكومية على جودة التقارير المالية (مقاسة وفقاً للمقياس المجمع المكون من سبعة خصائص تتضمن مقاييس سوقية ومقاييس محاسبية ) ، والفرضيتان هما : (فرضية خاصة بالأثر المباشر الشرطى ، فرضية خاصة بالأثر غير المباشر الشرطى) ، وجاءت نتائج إختبار تلك الفروض من خلال تحليل العمليات الشرطية ، وتحديدًا النموذج رقم (8) الخاص بالوساطة الشرطية الذى يقوم بحساب قيمة التأثير غير المباشر (والذى يجيب على تساؤل متى تكون العلاقة في إتجاه معين؟)، التأثير غير المباشر الشرطى (والذى يجيب على تساؤل كيف ينتقل الأثر؟ ) للملكية الحكومية على جودة التقارير المالية على عكس الدراسات السابقة التي أكتفت بذكر ما إذا كان هناك أثر من عدمه ولم تقوم بتحليل هذه العلاقات بشكل متكامل من خلال إدخال المتغيرات الوسيطة والمنظمة في خطوة واحدة وفى آن واحد ، وكانت نتائج ذلك التحليل كما يلى :

- **رفض فرض العدم (ف1)** وقبول الفرض البديل بأنه يوجد تأثير ( موجب ، سالب ) لتغطية المحللين الماليين على العلاقة المباشرة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية؛ أي أن العلاقة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية تكون **موجبة** عندما ينخفض عدد المحللين المتابعين للشركة بينما تكون هذه العلاقة **سالبة** بزيادة عدد المحللين الماليين ؛ فعندما كانت قيمة تغطية المحللين الماليين ( - ) 2.5263 كانت قيمة الأثر المباشر الشرطى 0.7094، وبزيادة عدد المحللين المتابعين للشركة (3.2823) تتحول العلاقة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية إلى علاقة سالبة ، حيث كانت قيمة الأثر المباشر الشرطى -0.5891، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (5) ؛ ويمكن تفسير ذلك بأن وجود عدد كبير من المحللين الماليين المتابعين للشركة يخلق مزيداً من الضغوط على المدراء لتحقيق أرباح معينة لتجنب مساءلة المجتمع مما يزيد من السلوكيات الإنتهازية لديهم ، وتزداد لديهم أنشطة إدارة الأرباح ومشكلة عدم تماثل المعلومات وبالتالي تنخفض جودة التقارير المالية.
- **قبول فرض العدم (ف2)** بأنه لا توجد علاقة غير مباشرة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية من خلال توسيط قصر النظر الإدارى فى الشركات المساهمة المصرية وبمشروطة تغطية المحللين الماليين ؛ أي أن العلاقة بين الملكية الحكومية وجودة التقارير المالية لا تنتقل من خلال قصر النظر الإدارى كمتغير وسيط ولا تتوقف على تغطية المحللين الماليين كمتغير منظم ؛ وهنا تم الإجابة على تساؤل ( كيفية أو آلية إنتقال الأثر من المتغير المستقل إلى المتغير التابع )، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن التفاعل بين تغطية المحللين الماليين والملكية الحكومية قد لا يخلق دوافع قصيرة الأجل لدى المدراء حيث يقوم المحللون الماليون بدور رقابى فعال على السلوكيات الإنتهازية للمدراء ، كما قد تهدف الحكومة إلى تحقيق الصالح العام للمجتمع من خلال فرض مزيداً من الرقابة على المدراء لإتخاذ قرارات فعالة لخلق سوق عمل فعال ولجذب الاستثمار الأجنبي إلى البلاد مما يجعل قصر النظر الإدارى غير معنوى وبالتالي لا يكون هناك تأثير من خلاله على جودة التقارير المالية، أو قد تكون هناك خصائص سلوكية أخرى للمدراء قد تُفسر هذه العلاقة ، كما قد تكون هذه العلاقة معنوية بوجود متغيرات مُنظمة أخرى للعلاقة كجودة المراجعة الخارجية أو إحدى خصائص لجنة المراجعة الداخلية أو إحدى خصائص مجلس الإدارة ، وأخيراً قد تكون هذه العلاقة معنوية باستخدام مقاييس أخرى لقصر النظر الإدارى كنفقات البحوث والتطوير .



## 11- حدود البحث :

- يهتم البحث الحالي بإختبار أثر تغطية المحللين الماليين علي الدور الوسيط لقصر النظر الإدارى فى علاقة الملكية الحكومية بجودة التقارير المالية ؛ وقد أقتصرت هذا البحث علي ما يلي:
- عدم عشوائية عينة الدراسة والاعتماد على عينة ميسرة والتي بلغت 95 شركة مُقيدة في سوق الأوراق المالية المصرى بحيث توافر لها بيانات عن سلسلة زمنية من عام 2017 إلى عام 2022 ولبعض المتغيرات الخاصة بخصائص جودة التقارير المالية من عام 2012 إلى عام 2022.
  - عينة من الشركات غير المالية المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرى ، بعد استبعاد المنشآت المالية التى تنتمى لقطاعى البنوك والخدمات المالية لأنها تخضع لقواعد خاصة بالإفصاح والشفافية والرقابة، خلال الفترة من 2017- 2022، وكذلك القطاعات الخاصة ( بالاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات ، المرافق ، خدمات النقل والشحن ، الخدمات التعليمية ، خدمات ومنتجات صناعية وسيارات ، تجارة وموزعون ، المقاولات والإنشاءات الهندسية) ، وذلك لعدم توافر العدد الكافى من الشركات داخل تلك القطاعات .
  - نماط واحد فقط للملكية وهو(الملكية الحكومية ) دون التعرض لأنماط الأخرى للملكية نظراً لوجود تضارب فى النتائج بين هذا النمط مع جودة التقارير المالية ومع قصر النظر الإدارى وهو ما يستلزم معه إدخال متغير منظم يتمثل فى تغطية المحللين الماليين .
  - المقاييس السوقية لجودة التقارير المالية المتمثلة فى ( جودة الاستحقاقات ، استمرارية الأرباح ، القدرة التنبؤية ، تمهيد الأرباح )، المقاييس المحاسبية لجودة التقارير المالية المتمثلة فى ( الملائمة القيمية ، التوقيت المناسب ، التحفظ).
  - تعميم نتائج هذه الدراسة سيكون فى ضوء تلك الحدود والعينة التى تُجرى عليها الدراسة .

## 12- مضامين نتائج البحث Implications of Results :

- يُمكن للأطراف التالية الاستفادة من نتائج البحث الحالي :
- أصحاب المصلحة أو الأطراف المعنية بالشركة بشكل عام حيث تُساعدهم على فهم جانب من سلوكيات / تصرفات المدراء بالشركات المصرية .
  - المستثمرون والمقرضون للشركات المصرية من خلال مساعدة نتائج البحث الحالي لهم على تحسين إدراكهم وقراراتهم من خلال زيادة معرفتهم بسلوكيات قصر النظر الإدارى وأساليبه وأثاره.

- الشركات المقيّدة في سوق الأوراق المالية من خلال معرفتها بالخصائص السبعة مجتمعة لجودة التقارير المالية حيث تُشكل حافزاً لهم لتحقيق تلك الجودة.
- الجهات التنظيمية والرقابية خاصة البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية وشركة مصر لنشر المعلومات من خلال إرسال التقارير المالية للشركات متوافراً بها الخصائص السوقية والمحاسبية لجودة التقارير المالية وفقاً للمقياس المُجمع بهذا البحث تجنباً لتعرض الشركة للشطب من القيد في البورصة أو إعادة إصدار التقارير المالية .
- 13- الدراسات المستقبلية:** في ضوء ما توصلت إليه الباحثة من نتائج، ترى أن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تُشكل أساساً لبحوث مستقبلية، ويتمثل أهمها فيما يلي :
  - دراسة أثر تغطية المحللين الماليين على الدور الوسيط لقصر النظر الإدارى في علاقة تركيز الملكية بجودة التقارير المالية .
  - دراسة دراسة أثر جودة المراجعة الخارجية على الدور الوسيط لقصر النظر الإدارى في علاقة تركيز الملكية بجودة التقارير المالية .
  - دراسة أثر دراسة أثر تغطية المحللين الماليين على الدور الوسيط لأحد الخصائص السلوكية للمدراء ( كالثقة المفرطة أو التحصين الإدارى أو التفاؤل والتشاؤم الإدارى ) في علاقة الملكية الحكومية بجودة التقارير المالية.
  - دراسة العلاقة المباشرة بين قصر النظر الإدارى وجودة التقارير المالية باستخدام مقاييس مختلفة لقصر النظر الإدارى ولجودة التقارير المالية .
  - دراسة أثر العوامل الثقافية على الدور الوسيط لقصر النظر الإدارى في علاقة الملكية الحكومية بجودة التقارير المالية.
  - دراسة أثر الآليات الخارجية لحوكمة الشركات على الدور الوسيط لقصر النظر الإدارى في علاقة التداول الحر بجودة التقارير المالية .

## المراجع

### أولاً : المراجع العربية :

أبو الخير، مدثر طه . (2007) . "أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الإنخفاض في قيمة الأصول". *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الثاني:1-60.

أبو العز ، محمد السعيد صديق ، (2022) ، " مقدمة فى مناهج وطرق البحث فى المحاسبة والعلوم الإجتماعية " ، بدون ناشر.

خليل، محمد احمد إبراهيم، (2005)، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية"، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، السنة الخامسة والعشرون، العدد الأول: 723-782.

عبدالرحيم ، إبتسام محمد صالح ، (2016) ، " أثر خصائص لجان المراجعة فى جودة معلومات التقارير المالية المصرفية:دراسة ميدانية على عينة من المصارف السعودية "، *رسالة ماجستير غير منشورة* ، جامعة السودان،1-123.

<http://repository.sustech.edu/bitstream/handle/123456789/15471/%d8%a3>.

عبدالرحيم ، أسماء إبراهيم، (2022) ، " أثر تغطية المحللين الماليين على جودة التقارير المالية ومخاطر إنهيار أسعار الأسهم فى الشركات المصرية" ، *مجلة الإسكندرية للبحوث التجارية* ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد السادس ، العدد الثانى 397- 461.

[.https://aljaxu.journals.ekb.eg/article\\_253478.htm](https://aljaxu.journals.ekb.eg/article_253478.htm)

عبدالفتاح ، سعيد توفيق أحمد، (2020)، " جودة التقارير المالية المحددات والآثار: دراسة إمبريقية "، *رسالة دكتوراة غير منشورة* ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .

عفيفي، هلال عبدالفتاح، (2011)، " العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح: دراسة إختبارية فى البيئة المصرية"، *مجلة التجارة والتمويل*، العدد الثانى 157- 243.

فودة ، السيد أحمد محمود، (2016)، " أثر ممارسات إدارة الأرباح والتحفز المحاسبية على العلاقة بين حوكمة الشركات والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية : دراسة أمبريقية " ، *رسالة دكتوراة غير منشورة* ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .

- Ali, S. M., N. M. Salleh, and M. S. Hassan. (2008). "Ownership structure and earnings management in Malaysian listed companies: The size effect". *Asian Journal of Business and Accounting* .1 (2): 89-116.
- Ame, J. O., Suleiman, M., Ebbo, I. I., & Bamanga, B. M.(2021). "Impact of Ownership Structure Mechanisms on Reported Earnings Quality of Quoted Consumer Goods Companies in Nigeria". *Islamic University Multidisciplinary Journal*, 7(4): 115-126.
- Amy E. Ji.(2019 ). "Internal Control Weakness and Managerial Myopia:Evidence from SOX Section 404 Disclosures". *Journal of Finance and Risk Perspectives*, 8 :71-83.
- Ang, J.S., Ding, D.K.(2006). Government ownership and the performance of government-linked companies: The case of Singapore. *Journal of Multinational Financial Management*, 16: 64-88
- Asker, J., Farre-Mensa, J., & Ljungqvist, A.( 2015). "Corporate Investment and Stock Market Listing: A Puzzle?", *Review of Financial Studies*, 28(2): 342-390.
- Azzam,A ., Salem, A.(2022). Does state ownership affect R&D investments? Evidence from China", *Cogent Business & Management*, 9(1):1-14.
- Baloria, V.( 2014). "Politicians' Equity Holdings and Accounting Conservatism". Canadian Academic Accounting Association (CAAA) Annual Conference p:1-66, Availablat SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2374036> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2374036>. <https://doi.org/10.1111/j.1467-8683.2006.00491>.
- Barth, M.E., Beaver, W.H., Landsman, W.R.,(2001)." The relevance of the value relevance literature for financial accounting standard setting: another view", *journal of Accounting and Economice*,31:77-104.

- Bauwhede, H. V., Meyere, M. D. and Cauwenberge, P. V.( 2015). "Financial reporting quality and the cost of debt of SMEs", *Small Business Economics*, 45(1): 149–164.
- Ben-Nasr, H., Boubakri, N., & Cosset, J.-C .(2015). “Earnings quality in privatized firms: The role of state and foreign owners”. *Journal of Accounting and Public Policy*, 34(4): 392–416.
- Bhattacharya, S. and J. Ritter.(1983). Innovation and Communication: Signaling with Partial Disclosure. *Review of Economic Studies* , 50: 331-346.
- Bhojraj, S., and R. Libby. (2005). “Capital market pressure, disclosure frequency-induced earnings/cash flow conflict, and managerial myopia”. *The Accounting Review*, 80 (1):1-20.
- Bockpin,G.,(2011).”Ownership structure,Corporate Governance and dividend performance on the Ghana stock Exchange”, *Journal of Applied Accounting Research*,22:3563-3594.
- Borisovaa,G., Brockman,P.& Zagorchevc,A.(2012).” Government ownership and corporate governance: Evidence from the EU”. *Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1533854>*.1:47.
- Brossard O., Lavigne S. and Saking M.E.( 2013). “Ownership Structures and R&D in Europe: The Good Institutional Investors, the Bad and Ugly Impatient Shareholders”, *Industrial and Corporate Change*, 22 ( 4): 1031-1068.
- Brochet F, Loumioti M, Serafeim G. (2015).” Speaking of the shortterm: Disclosure horizon and managerial myopia[J]”. *Review of Accounting Studies*, , 20(3): 1122-1163.
- Bushman, R. M., & Smith, A. J. (2004). “Financial accounting information and corporate governance”. *Journal of accounting and Economics*, 32(1-3), 237-333.
- Cao, X., Cumming, D., & Zhou, S. (2021). “State ownership and corporate innovative efficiency. *Emerging Markets Review*”, 44(9),1-58.<https://doi.org/10.1016/j.ememar.2020.100699> .

- Chang, X., Dasgupta, S. and Hilary, G. (2006). "Analyst coverage and financing decisions", *Journal of Finance*, 61: 3009-3048.
- Chaudhry, R., (2014). "An interactive disclosure on stock price volatility applied to stock market. *International Journal of Management*, 2(7), P.8-11.
- Chen, Y., E.J.Podolski, and M.Veeraraghavan.(2016). "Does managerial ability facilitate corporate innovative success?", *Journal of Empirical Finance*, 34 (1): 313-326.
- Chen, T., Xie, L. and Zhang, Y. (2017). "How does analysts' forecast quality relate to corporate investment efficiency?". *Journal of Corporate Finance*, 43:217-240. <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0929119916303704>.
- Chen, G., Crossland, C. and Luo, S. (2015), "Making the same mistake all over again: CEO overconfidence and corporate resistance to corrective feedback", *Strategic Management Journal*, 36 ( 10): 1513-1535
- Choi, H., Sul, W., Cho, Y.( 2011)." Board structure, minority shareholders protection, and foreign block ownership". *The Journal of Professional Management*, 14(2), 1-26.
- Chowdhury, J.(2011)." Managerial Myopia: A New Look".*Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1991429>,1-67.*
- Christensen, Brant E., Steven M. Glover and David A. Wood., (2012). "Extreme Estimation Uncertainty in Fair Value Estimates: Implications For Audit Assurance", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 31(1): 127-146.
- Cohen, D. A.( 2006). "Does information risk really matter? An analysis of the determinants and economic consequences of financial reporting quality", Working Paper Series , Stern School of Business, *New York University*, New York,1-60.
- Dahawy, K. (2009). "Developing nations and corporate governance: the story of Egypt. In The Global Corporate Governance Forum, The International Financial Corporation(IFC), <[http://www.ifc.org/ifcext/cgf.nsf/AttachmentsByTitle/PaperKhaledDahawy/\\$FILE/Dahawy\\_Kahled4.pdf](http://www.ifc.org/ifcext/cgf.nsf/AttachmentsByTitle/PaperKhaledDahawy/$FILE/Dahawy_Kahled4.pdf)>.(accessed on September 24, 2010).

- Damarany ,Omnia Mahmoud,(2019)," Interim Reporting and Managerial Short-termism". *Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies*,1(10)5-32.
- Dechow, P. M., and Dichev, I. D., 2002, "The quality of accruals and earnings: The role of accruals estimation errors", *The Accounting Review* , 77, Supplement: 35-59.
- Dierynck, B. and Verriest, A.( 2020). "Financial reporting quality and peer group selection", *Management,Accounting Research*,47:1-17.
- Ding, Y., Zhang, H., and Zhang,J. (2007). "Private vs. State Ownership and Earnings Management: Evidence from Chinese Listed Companies." *Corporate Governance: An International Review*, 15:223-238.
- Ding, S., Liu, M. and Wu, Z.,( 2016), "Financial reporting quality and external debt financing constraints: The case of privately held firms", *ABACUS*, 52(3): 351-373.
- Edmans, A., Fang, V., & Lewellen, K. (2014). "Equity vesting and managerial myopia". *NBER Working Paper* 19407,1-30.
- El Moslemany, R., & Nathan, D.( 2019). "Ownership structure and Earnings Management: evidence from Egypt". *International Journal of Business and Economic Development (IJBED)*, 7(1): 18-32.
- Available at: <https://ssrn.com/abstract=3136066>:1-62.**
- EY Poland Report. (2014). "Short-Termism in Business: Causes, Mechanisms and Consequences. p. 7. Available at : [https://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY\\_Poland\\_Report](https://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY_Poland_Report)
- Gentry,R& Shen,W.(2013)." The Impacts of performance relative to Analyst forecasts and analyst coverage on firm R&D intensity", *Strategic Management Journal*,34:121-130.
- Gillan, L, Stuart.(2006)." Recent Developments in Corporate Governance: An Overview". *Journal of Corporate Finance*,12(3): 381-402.
- <https://econpapers.repec.org/scripts/redir.pf?u=http%3A%2F%2Fwww.sciencedirect>.

- Goldstein, Itay, and Liyan Yang.( 2017). “Information disclosure in financial markets”. *Annual Review of Financial Economics*, 9: 101–125.  
 at:<https://ssrn.com/abstract=2633763>,1-61.
- Grabinski, B. & Konrad, G.(2017).” The Impact of R&D Expenditures on Earnings Management” , *Argumenta Oeconomica Ecracoviensiano* .17(20): 53–72.  
<https://doi.org/10.15678/AOC.2017.1704>.
- Graham J., C. Harvey, and S. Rajgopal. (2005). “The economic implications of corporate financial reporting”. *Journal of Accounting and Economics*, 40, 3-73.  
 Available at: <https://scholarlycommons.law.wlu.edu/wlucdj/vol12/iss2/12>.
- Gujarati, D. N. (2022). *Basic econometrics*. Prentice Hall, USA.
- Hamid, U., Ali, S., & Siddique, M.(2020).” Managerial Myopia, Capital Market Reaction and Compensation Policy (A CSR and Marketing Perspectives)”.*International Journal of Innovation, Creativity and Change*. 14(12): 1031-1055. [www.ijicc.net](http://www.ijicc.net).
- Hassas, Y., Nadi, Gh.(2006). “The Role of Transparency in the Effectiveness of Corporate Governance”, *Accountant magazine*”, 179:32-38 (In Persian).
- Hayes, A. F.(2017). Introduction to mediation, moderation, and conditional process analysis: A regression-based approach. *Guilford publications*.
- Hayes, A. F., and Rockwood, N. J.(2020). “Conditional process analysis : concepts, computation, and advances in the modeling of the contingencies of mechanisms” *American Behavioral Scientist*, 64(1), 19-54.
- Hinze, A. K. and Sump, F. (2019). "Corporate social responsibility and financial analysts: A review of the literature". *Sustainability Accounting Management and Policy Journal* ,10(1):183-207.
- Holzhaecker, M., Krishnan, R., & Mahlendorf, M. D. (2015). "The impact of changes in regulation on cost behavior". *Contemporary Accounting Research*, 32(2), 534-566.
- Huu .A., Nguyen, Q & Thi Kim A. (2021).” Ownership structure and earnings management: Empirical evidence from Vietnam”, *Cogent*



*Busine&Management*, 8(1):1-21.<http://1908006>, DOI:  
10.1080/23311975.2021.1908006.

- Ibrahim, A. (2022). “The Impact of Financial Distress on the Relationship between Managerial Ability and Audit Report Timeliness: Evidence from Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange”. *Scientific Journal of Accounting Studies*, 4(1), 363-406.
- IFRS,(2018) .” The Conceptual Framwork for Financial Reporting”,  
<https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/conceptual-framework>.
- Jacob, G.B.(2011).” A Proposed Framework for Behavioral Accounting Research “*Behavioral Research in Accounting*” Spring, 23(1): 1-43.
- Jesper,H ., Fredrik,H and Dennis,S.(2017).” Myopia and earnings management strategies”, *Hawai'i Accounting Research Conference*.Paper 95:1-  
<http://hdl.handle.net/10125/51942>.
- Kajuter, P., Klassmann, F., & Nienhaus, M.( 2018). “The effect of mandatory quarterly reporting on firm value”. *The Accounting Review*.
- Khan, M. and Watts, R.(2009). “Estimation and empirical properties of a firm-year measure of accounting conservatism”. *Journal of Accounting and Economics*, 48: 132–150.
- Kraft, A. G., Vashishtha, R., & Venkatachalam, M.(2017).”Frequent financial reporting and managerial myopia”. *The Accounting Review*, 93(2), 249-275.
- Lafond, R., and S. Roychowdhury. (2008). “Managerial ownership and accounting conservatism”. *Journal of Accounting Research*, 46 (1): 101-135.
- Lan, Z. H., Wang, S. S., Yu, T., and Yu, Z. (2013). “Analyst coverage and earnings management: Evidence from China”. In The 19th International Conference on Industrial Engineering and Engineering Management ,(pp. 1057-1064). Springer, *Berlin, Heidelberg*.
- La Porta, R., Silanes, F., Shleifer, L.(2002).” Government ownership of banks”. *The Journal of Finance*, 57, 265.

- Laeven, L., and R. Levine. (2008). “Complex ownership structures and corporatevaluations”. *The Review of Financial Studies* ,21 (2): 579- 604.
- Le, T.V., Buck, T.( 2011). “State ownership and listed firm performance: A universally negative governance relationship?”. *Journal of Management and Governance*, 15: 227-248.
- Lee, Sanghoon.(2012).” Financial Determinants of Corporate R&D Investment in Korea” *Asian Economic Journal*. 26 ( 2): 119–135.
- Li, F. (2008). “Annual report readability, current earnings, and earnings persistence”. *Journal of Accounting and Economics*, 45, 221–247  
**[https// doi:10.1016/j.bar.2012.03.003](https://doi.org/10.1016/j.bar.2012.03.003)**.
- Lin, T.P., Matzarakis, A. and Hwang, R.L. (2010) .”Shading Effect on Long-Term Outdoor Thermal Comfort”. *Building and Environment*, 45: 213-221.  
**<http://dx.doi.org/10.1016/j.buildenv.2009.06.002>**
- Miller, G. S.(2006). “The Press as a Watchdog for Accounting Fraud”. *Journal of Accounting Research*, 44 (5):1001-1033.
- Mizik, N,(2010), "The Theory and Practice of Myopic Management". *Journal of Marketing Research*, 47(4):594-611.
- OECD,( 2019). “The Role of Institutional Investors in Promoting Good Corporate Governance, Corporate Governance”. *OECD Publishing*,1-10.
- Oh, H., and W. Kim. (2018).”The Effect of Analyst Coverage on theRelationship between Seasoned Equity Offerings and InvestmentEfficiency From Korea”. *Sustainability, MDPI, Open Access Journal*. 10(8): 1-21.
- Omran, M. (2004). “Performance consequences of privatizing Egyptian stateowned enterprises: the effect of post-privatization ownership structure on firm performance”. *Multinational Finance Journal*, 8(1/2), 73-114.
- Owiredu, A., Oppong, M. & Churchull. R.Q. (2014). “Effects of Ownership Structure on the Performance of Listed Companies on the Ghana Stock Exchange”. *Archives of Business Research*, 2(4), 70-86, **DOI: 10.14738/abr.24.346**.

- Peng, Wei.(2022).” Managerial Myopia and Corporate Social Responsibility Activities”, *Frontiers in Business, Economics and Management*,5(3):276-280.
- Phung,D&Le .T.(2013).” Foreign ownership ,Capital structure and firm performance : Empirical Evidence from Vitenamese Listed firms ,*The IUP Journal of corporate Governance*,12(2):40-58.
- Raposo ,c .(2011). ” Earnings quality and firm valuation: international evidence, *Accounting &Finance*,51(2): 467-499.
- Rao, Y., Wang, Y., and Wang, J. (2012). “Empirical research on CEOs’ career concerns and investment myopia [in Chinese]”. *J. Manag. Sci. China* :5, 30–40..
- Roychowdhury, S., (2008). “Earnings management through real activitie manipulation”. *Journal of Accounting and Economics*, 42 (3): 335–370.  
<https://www.researchgate.net/profile/Ghazi>.
- Sanaa,K.(2018). “Media coverage and accounting conservatism”,P.hd, *School of Accounting and Finance.p:1-87*.  
<https://theses.lib.polyu.edu.hk/handle/200/9557>.
- Sanchez-Ballesta, J.P., and E. Garcia-Meca.(2020). ” Ownership structure, discretionary accruals and the informativeness of earnings”, *Corporate Governance: An International Review* ,15(4): 677-691.
- Seifzadeh,M& Mahdi,H.(2020).” The relationship between management characteristics and financial statement readability”. *EuroMed Journal of Business*. 17: 285-303.
- Tian, X. and T. Wang, (2013 ),”Tolerance for failure and corporate innovation”, *Review of Financial Studies*, forthcoming.
- Teng, D. and Yi, J. (2017). “Impact of ownership types on R&D intensity and innovation performance –evidence from transitional China”, *Frontiers of Business Research in China*, 11 (1) :1-25.  
<https://fbr.springeropen.com/articles/10.1186/s11782-017-0005-7>.

- Wang, L., and Yung, K.(2011). “Do State Enterprises Manage Earnings More than Privately Owned Firms? The Case of China”. *Journal of Business Finance and Accounting*, 38, (7/8): 794-812.
- Wenjie ,Z ., Deng,F& Jie,Y.(2022).” The effect of media coverage on innovation investment: An empirical study based on the EVA appraisals of central government-owned enterprises”, *Journal of Science Research Management*,43(6):170-177.  
[http://journal26.magtechjournal.com/Jwk3\\_kygl/EN](http://journal26.magtechjournal.com/Jwk3_kygl/EN).
- Wongsunwai, W.,( 2010). "The effect of external monitoring on accrual-based and real earnings management: Evidence from venture-backed initial public offerings", *Workin Paper, Northwestern University*, Evanston,1-30, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=958187>, NoveGROer.
- Yanovski, Boyan, Lessmann Kai, and Tahri Ibrahim. (2020). “The Link between Short-Termism and Risk: Barriers to Investment in Long-Term Projects”. Available online: <https://ssrn.com/abstract=3550501> ,(accessed on 29 SepteGROer 2020):1-51.
- Yang, C., H. Lai, and B. L.Tan.( 2008). “Managerial ownership structure and earnings management”, *Journal of Financial Reporting & Accounting* ,6 (1): 35-53.
- You, T., Chen, X., & Holder, M. E.( 2010).” Efficiency and its determinants in pharmaceutical industries: ownership, R&D and scale economy”. *Applied Economics*, 42(17), 2217-2241.  
<https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/17506141111118471>.
- Zhang,A,Zhang,Y,&Zhao,R.(2003). ” Astudy of the T&D efficiency and productivity of Chines firms “, *Journal Comparative Economics*,31(3),444-464.
- Zhong, K., D. W. Gribbin, and X. Zheng.( 2007). “The effect of monitoring by outside blockholders on earnings management”. *Quarterly Journal of Finance and Accounting* ,46 (1): 37-60.

## **Abstract**

The current research aimed to measure the direct conditional effect between government ownership and the quality of financial reports according to a combined scale consisting of seven market and accounting measures; This was conditional on the coverage of financial analysts as a **Moderator** variable due to the variance in the results of studies that addressed the relationship between government ownership and the quality of financial reports (which is the question of when the relationship between the independent and dependent variables is in a certain direction). The research also aimed to measure the indirect conditional effect between government ownership and the quality of financial reports by adopting managerial myopia as **Mediator** variable that helps explain the mechanism of transmission of this effect and conditional on the coverage of financial analysts as a **Moderator** variable (which is the question of how/mechanism of transmission of the effect from the independent variable to the dependent); This is for a facilitated sample of 95 companies listed and traded on the Egyptian Stock Exchange with 570 observations during the period from 2017 to 2022. The quality of financial reports was measured as a dependent variable according to a combined scale using seven attributes of financial report quality classified into two groups (accounting measures and market measures). Government ownership was also measured as an independent variable by the ratio of shares owned by the government sector to the total issued shares. Financial analyst coverage was measured as a regulated variable by the number of financial analysts following the company. Finally, administrative myopia was measured according to the amount of

change in capital expenditure divided by total assets as an inverse measure of administrative myopia. The researcher relied on Model No. (8) of the Conditional Operations Analysis Models (Hayes, 2017), the study found that there is an effect (positive, negative) of financial analysts' coverage on the direct relationship between government ownership and the quality of financial reports;. The study also found that there is no indirect relationship between government ownership and the quality of financial reports through the mediation of administrative myopia and conditional on increasing financial analysts' coverage.

**Keywords:** Administrative myopia - Financial analysts' coverage - Conditional operations analysis - A combined measure of financial reporting quality - Government ownership.